(شرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ)[1]

(من موطَّأ مالك بن أنَسٍ رحمه الله)

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرحِ (الإهلالِ بالحجِّ) في أحاديثِ مالكٍ في كتابِ الحَجِّ

فقال: معنىٰ الإهلالِ بالحَجِّ: التَّلبيَةُ، فأمَّا نَفْسُ الكَلِمَةِ فإنَّ الإهلالَ الاستفتاحُ[2]، وكذٰلك التَّلبيةُ، بها يُستفتحُ الحَجُّ، وكلُّ مُسْتَفْتِحٍ شيئاً بكلامٍ فهو مُهِلٌّ، ومنه الحَدِيْثُ في المَوْلُوْدِ[3]: «لا يُصَلَّىٰ عليه، وَلاَ يَرِثُ ولا يُوْرَثُ حتَّىٰ يَسْتَهِلَّ صَارِخاً» يقولُ: حتَّىٰ يَسْتَفْتِحَ صائِحاً، الصَّارِخُ: الصَّائحُ، ويَستهلَّ: يستفتحُ بالصِّياحِ، ومنه قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلَّ ـ في الذَّبيحةِ ـ:[4] ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ يعني: مَا ذُبِحَ للأَوْثَانِ، وَذٰلِكَ أنَّ الذَّابِحَ يَسْتَفتِحُ عند الذَّبحِ،

---

(١) الموطأ رواية يحيىٰ: ١/ ٣٢٢، ورواية أبي مُصعب: ١/ ٤٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ١٣٣، ورواية سُويد: ٣٧٩، والاستذكار: ١١/ ٧، والتَّعليق على الموطأ: ١/ ٣٥٣، والمُنتقىٰ لأبي الوليد: ٢/ ١٩٢، والقبس: ٢/ ٥٣٩، وتنوير الحوالك: ١/ ٣٠١، وشرح الزُّرقاني: ٢/ ٢٢٢.

(٢) الإهلالُ: رفعُ الصَّوتِ كذا قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ وغيره.

وشرح اللَّفظة في: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وغريب ابن قُتيبة: ١/ ٢١٨، وغريب ابن الجَوزي: ٢/ ٥٠٠، والفائق: ٤/ ١٠٩، والنِّهاية: ٥/ ٢٧١. ويراجع: العين: ٣/ ٣٥٣، ومختصره: ١/ ٣٤١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيديِّ: ٢٣٦، وجمهرة اللُّغة: ١٦٩، والزَّاهر للأزهري: ١٧١، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٣٦٥، والتَّمهيد: ١٣/ ١٦٦، والصّحاح واللِّسان والتَّاج: (هلل).

(٣) النِّهاية: ٥/ ٢٧١.

(٤) سورة المائدة: الآية: ٣.

فأمَّا المُؤمنُ فيَستفتحُ باسمِ اللهِ، وأمَّا الكَافِرُ فَيَسْتَفْتِحُ باسمِ ما يَعبُدُ من دُونِ اللهِ، وَقَالَ النَّابغةُ الذُّبيانيُّ ـ يذكر دُرَّة أخْرَجَهَا الغوَّاصُ من البَحْرِ ـ: فقال:(١)

أوْ دُرَّةٌ صَدَفِيَّةٌ غوَّاصُهَا ... بَهِجٌ مَتَىٰ يَرَهَا يَهِلُّ ويَسْجُدِ

يعني يَسْتَفْتِحُ عندَ رُؤْيَتِهَا بالصِّياحِ. بحَمْدِ اللهِ والاسْتِبْشَارِ بِهَا، وَقَالَ الفَرَزْدَقُ:(٢)

---

(١) ديوان النَّابغة الذُّبياني: ٩٢ من قصيدته المشهورة في وصف المُتَجَرِّدة أولها:

أَمِنَ آلِ ميَّة رائحٌ أو مُغْتَدِي ... عَجْلاَنَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

وقبل البيت وما بعده مما يتصل بمعناه هٰكذا:

مَحْطُوطةُ المتنين غيرُ مُفَاضَةٍ ... ريَّ الرَّوادِفِ بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

قَامَتْ تَرَاءَىٰ بين سِجْفَيْ كَلَّةٍ ... كالشَّمسِ يومَ طُلُوعِهَا بالأسعدِ

أو درةٍ صَدَفِيَّةٍ ... ... البيـــت

أو دُمْيَةٍ من مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ ... بُنِيَتْ بآجُرٍّ يُشادُ وقُرْمُدِ

نَظَرَتْ إليكَ بحَاجَةٍ لم تَقْضِهَا ... نَظَرَ السَّقيمِ إلَىٰ وُجُوه العُوَّدِ

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ ... فَتَنَـاوَلَتْـهُ واتَّقَتْنَـا بـاليَـدِ

بمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأنَّ بَنَانَهُ ... عَنَمٌ يكادُ من اللَّطَافَةِ يُعْقَدِ

والشَّاهد في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وتهذيب اللُّغة: ٥/ ٣٧٦، والتَّمهيد: ١٣/ ١٦٨... وغيرها.

(٢) البيت ليس للفَرزدق كما ظَنَّ المؤلِّفُ، وإنَّما هو لعَمْرو بن أحمر الباهلي في ديوانه: ٦٦ من قصيدة طويلة، وقبله:

كَمْ دُوْنَ لَيْلَىٰ من تَنُوْفِيَّةٍ ... لمَّاعَةٍ تُنْذِرُ فيها النُّذُرْ

يَهِلُّ بالفَرْقَدِ ... ... البيت

وكذا أنشده له أبوعُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١/ ١٨٦، وهو مصدرُ المؤلِّفِ، وعنه في تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٢١٧. وهو أيضاً في: التَّمهيد: ١٣/ ١٦٧، واللِّسان: (ركب) و(عَمَرَ) و(هَلَلَ) وفي هٰذه الأخيرة: قال: قال الرَّاجز، والبيتُ من السَّريع لا من الرَّجز، لكنَّ =

يُهِلُّ بالفَرْقَدِ رُكْبَانُها كَمَا يُهِلُّ الرَّاكِبُ المُعْتَمِرْ

يعني يَسْتَفْتِحُ بالنِّداءِ بالفَرْقَدِ؛ لأنَّه به يُهْتَدَىٰ[1]، وإيَّاهُ يؤمُّ في تِلْكَ الفَلَاة لِسَعَتِهَا، وما يُخْشَىٰ من الحَيْرَةِ فيها، فالإِهْلَالُ والاسْتِهْلَالُ: هُوَ الاستِفْتَاحُ بالصِّيَاحِ بالشَّيْءِ، قَالَ عبَّاسُ بنُ نَاصِحٍ:[2]

= السَّريعَ أُخَيَّ الرجز. وقد نَظَمَ الإمامُ العلاَّمةُ ابنُ مُعْطِيْ النَّحْوِيُّ «ألفيته» من البَحرين معاً الرَّجز والسَّريع قال:

لاَسِيَّمَا مَشْطُوْرِ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِيْ عَلَىٰ ٱزْدِوَاجٍ مُوجَزِ
أَوْمَا يُضَاهِيْهِ مِنَ السَّرِيْعِ مُزْدَوَجَ الشُّطُوْرِ كالتَّصْرِيْعِ

قال شارح ألفيَّته الإمام العلاَّمة أحمدُ بنُ يوسف بن مالك الرُّعيني الغرناطيُّ الأندلسي (ت٧٧٩هـ): «ووجه مشابهة السَّريع للرَّجز أنَّهما لا يفترقان إلاَّ في الجزء الأخير وهو (مفعولاتُ) في السَّريع و(مستفعلن) في الرَّجز، ومع هٰذا الجزءان متقاربان لا فرق بينهما إلاَّ بالوَتِدِ المَفروقِ في آخر (مفعولات) والوَتِدِ المجموع في آخر (مستفعلن) وهٰذا الفرقُ يسيرٌ، وإذا قطع (مستفعلن) في الضَّرب الثَّاني من الرَّجز صار (مستفلْ) بسكون اللاَّم يُنقل إلىٰ (مفعولن) فإذا أتبعت العَرُوضَ للضَّربِ لأجل التَّصْرِيْعِ صار البيت (مستفعلن) (مستفعلن) (مفعولن) وذٰلِكَ أنَّ (مفعولات) في السَّريع إذا كشف حذفت تاؤه فيبقىٰ (مفعولا)...» وأطال في شرحه تجده هناك مفصلاً.

(١) لشرَّاح معاني الشِّعر في هٰذا البيت تأويلان راجعان إلىٰ معنىٰ (الفَرقد) وهل المقصود به (النَّجم المعروف) أو (ولد البقر الوحشيّ) وما ذكره المؤلِّف من أنَّه النَّجم المعروف هو رأي الأصمعيّ. وقال غيره: يريد إنَّهم في مفازة بعيدة من المياه، فإذا رأوا فرقداً ـ وهو ولد البَقرة الوَحْشِيَّة ـ أَهَلُّوا؛ أي: كبَّروا؛ لأنَّهم قد علموا أنَّهم قد قربوا من الماء» (اللِّسان) ولا تزال العامة بنجد تُسمِّي ولد بقر الوحش فرقداً و(أمّ الفرقدا) قصيدة مشهورة لشاعر عاميٍّ من شعراء بَلدتنا عُنيزة اسمه (الشُّعيبي) عاش في القرن الحادي عشر ـ فيما أظن ـ.

(٢) عَبَّاسُ بن ناصِح، أبوالعلاء الثَّقَفيُّ، مولاهم، كان والده عبداً لمزاحمة بنت مزاحم الثَّقَفيِّ وهو من بيتِ عِلْمٍ، وفَضْلٍ، وشِعْرٍ، وقَضَاءٍ، أصله بَرْبَرِيٌّ من نِفْزَةَ من قبائل البربر، ويُقال: =

= عباس بن نَاصح بن يلتت المَصمُودي. كذا قال نسَّابةُ أهل الجزيرة المفضّل المَذْحَجيُّ. رحل به أبوه إلىٰ المشرق صَغيراً، فنشأ بمصر، وتردَّدَ على الحِجَاز طالباً لِلِسَانِ العَرَب، ثم دخل العِراقَ فلقيَ الأصمعيَّ وغيرَه من عُلماء النَّحو البَصريين والكوفيين، ورَحَلَ ثانيةً لَمَّا وَجَّهَهُ الأميرُ عبدالرَّحمٰن بن الحكم إلىٰ العراق لالتِماسِ الكُتُب القَدِيْمَةِ، فَلَقِيَ الحسنَ بنَ هانىءٍ (أبانُواس) فاستنشده فيقال: إنَّ الحسنَ قضىٰ له علىٰ نفسِهِ بالفَضْل، حكىٰ ذٰلك ابن الفَرَضيِّ وغيره، ورجع إلىٰ الأندلس، ومدح ملوكها، وكان شاعراً مُصقعاً، وشعره مؤلَّفٌ، مَعرُوفٌ، مَشروحٌ. قال ابن الفرضي: كان عبَّاس من أهلِ العِلْمِ بِاللُّغَةِ والعَرَبِيَّةِ، وله حَظٌّ من الفقهِ والرِّوايةِ، لم يُشهرْ عنه؛ لغلبة الشِّعرِ عليه، كان يسلك في أشعاره مسالِكَ العربِ القديمةِ، واستقضاهُ الحكم علىٰ شَذُوْنَةَ والجزيرة. هٰذا ما ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك» في ترجمة ابنه عبدالوهاب، قال عن ابنه: وكان من كبار الفقهاء، رحل مع ابن مُزَيِّنٍ، وابنِ مَطْرُوحٍ وغيرهما.

وذكر القاضي عياض ـ رحمه الله ـ حفيده محمد بن عبدالوهاب بن عَبَّاسٍ، وابنَ حفيده عبدالوهاب بن محمد بن عبدالوهاب بن عبَّاس. وكلاهما من الفقهاء، والقُضاة والشُّعراء، وقال القاضي عياضٌ ـ رحمه الله ـ: «والنَّباهَةُ والعلمُ باقيان في بيتهم هٰذا بالجزيرة، أدركنا منهم: أباعبدالله محمد بن عبدالوهاب، وكان من فقهائها المشاوَرِين بها، وتوفي بها».

روىٰ الزُّبيديُّ في طبقات النَّحويين: ٢٦٢ قال: «أخبرني محمَّد بن عُمر بن عبدالعزيز، أخبرني عُفَيْرُ بن مسعودٍ، أخبرني عبدُالوَهَّاب بن عبَّاسِ بن ناصحٍ قال: كان أبي لا يقدِمُ من المشرق قادمٌ إلا كشفه عن مَنْ نَجَمَ في الشُّعراء بعد ابن هرمة، حتىٰ أتاه رجلٌ من التُّجارِ فأعلمه بظهور حسن بن هانىءٍ، وارتحاله من البَصرة إلىٰ بغداد، والمحل الذي حلَّه من الأمين وبني بَرْمَك فأتاه من شعره بقصيدتين... فقال أبي: هٰذا أشعر الجنِّ والإنس، والله لا حَبَسَنِي عنه حابسٌ، فَتَجَهَّزَ إلىٰ المشرق». وذكر قصَّة لقائِهِ له وهي مثيرة جدًّا، قال ابن سعيدٍ في «المُغْرِب»: «وجعله الرَّازي فحلَ شُعَرَاءِ الأندلس» وقال السُّيوطي في

نَشَرَتْ هِمَّتِيْ فَبُتُّ أُنَاجِيْ هِلَّـةً مِـنْ قَصِيْـدَةٍ غَـرَّاءِ

يعني: فبُتُّ أناجي استِفتاحاً من قَصِيْدَةٍ غَرَّاءَ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (القَرْنَيْنِ) [٤٢] في[(١)] حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن أَبي أيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ: «إذْ كان يَغْتَسِلُ بالأَبْوَاءِ بينَ القَرْنَيْنِ وهو يَسْتُرُ بثَوْبٍ». [١/ ٣٢٣ رقم (٤)]. ما القرنانُ؟

قال [عبدُالملك]: هُمَا العَمُودان اللَّذانِ تَكونُ عليهما سانيةُ البِئْرِ.[(٢)]

= «البغية»: «ومات بعد ثلاثين ومائتين».

أخباره في طبقات النَّحويين واللُّغويين: ٢٦٢، وترتيب المدارك: ٦/ ٢٦٨، وتاريخ علماء الأندلس: ١/ ٢٤٥، والمُغْرِب: ١/ ٣٢٤، وإنباه الرُّواة: ٢/ ٣٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ١٢، ونفح الطيب: ١/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٢/ ٢٦١، ٣/ ٤٢٤.

إنَّما توسعتُ في ذكره؛ لأنَّ المؤلِّف استشهدَ بشعره، وهو ممن لا يحتَجُّ به؛ فأردت أن يُعْرَفَ قدرُهُ وتمكُّنُهُ من العلم، وما قيل عن شاعريته، فلعلَّ ذٰلك يكونُ شافعاً للمؤلِّف في ذٰلك. والله تعالى أعلم.

(١) بقية الكلام في الورقة رقم ٥٥ من الأصل.

(٢) كتاب البئر لابن الأعرابي: ٦٩، ٧٠ قال: «والشَّجارُ: خَشَبَتَان علىٰ جانِبَي البِئْرِ عليهما عارِضَةٌ، ودُون العَارضةِ بقدرِ ذِرَاعٍ أو ذِرَاعين عارضةٌ أُخرَىٰ...». ثم قال: وإذا كان الشِّجاران من بناءٍ، طينٍ أو حِجَارَةٍ فهما: الزُّرنُوقانِ والقَرْنَانِ قال الشَّاعِرُ:

تأمَّل القَرْنَيْنِ فانظُرْ مَاهُمَا
أَحَجَـراً أمْ مَـدَراً تَرَاهُمَـا

ويُراجع نوادر أبي زيد: ٤٧٧، وتهذيب اللُّغة: ٩/ ٨٨، والمُخصَّص: ١٠/ ٤٤، والفائق: ٢/ ٣٣٥، والصِّحاح واللِّسان والتاج (شجر) و(قرن). و(الزُّرنوقان) هٰكذا يُطلق =

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (التَّفَثِ) حيثُ جَرَىٰ ذكره في كتاب (الحَجِّ)، وفي (القُرآن) حيثُ يقول [عزَّ وجَلَّ][1]: ﴿لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾

قال [عبدُالملك]: التَّفَثُ:[2] كلُّ ما حُرِّمَ علىٰ المُحرم بالحَجِّ من حَلقِ

= عليهما في عاميَّة أهل نجد الآن.

والبيتان من الرَّجز اللَّذان أنشدهما ابن الأعرابي لراجزٍ مجهولٍ، أنشدهما أيضاً أبوزيدٍ الأَنْصَارِيُّ ـ رحمه الله ـ في «نوادره» كما أشرتُ، وأنشدَ بعدَهُما:

إِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ أَوْ تَغْشَاهُمَا
وتَبْرُكَ اللَّيْلَ إِلَىٰ ذُرَاهُمَا

و(الأَبْوَاءُ) التي ذكرها مالك ـ رحمه الله ـ ولم يتعرَّضْ لها الشَّارحُ ـ رحمه الله ـ؛ لأنَّه إنَّما سُئِلَ عن القرنين فحسبُ، وتتميماً للفائدة أقول: قال أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في تعليقه على الموطأ: ١/ ٣٥٣: «الأبواءُ: مَوضعٌ بجهة مكةَ وهو مَمْدُودٌ». **أقول**: ولو قال: بجهة المدينة لكان أولىٰ، وفي نهاية ابن الأثير: ١/ ٢٠، هو بفتح الهمزة، وسكون الباء والمدّ: جَبَلٌ بين مكة والمدينة، وعنده بلدٌ يُنسب إليه». **أقول أيضاً**: هـٰذا أقربُ إلىٰ الصَّوابِ من الأوَّلِ. فالأبواء من أعمالِ المدينةِ الشَّريفةِ، علىٰ ساكنها الصَّلاة والسَّلام.

ويُراجع عن الأبواء: معجم ما استعجم: ١٠٢، ومعجم البُلدان: ١/ ٧٩، والرَّوض المعطار: ٦، والمغانم المطابة: ٦ أيضاً، ووفاء الوفاء: ١١١٨، وهي الآن مَعروفةٌ قريبةٌ من مَستُورة، وبها قبرٌ يقال: إنَّه قبر آمنة أمِّ النَّبيِّ ﷺ، وجاء في غريب الحديث للخَطَّابِيِّ: ١/ ٣١٦: «قال أبوسُلَيمان: وفي حديث النبيِّ صلىٰ الله عليه [وسلم] أنَّ قريشاً لمَّا خرجت في غزوة أحدٍ فنزلوا الأبواء قالت هندُ بنتُ عتبة لأبي سُفيان بن حَرْبٍ: لو نجئتُم قبرَ آمنةَ أمِّ محمَّدٍ فإنَّه بالأبواءِ».

ويُراجع: أخبار مكة للأزرقي: ٢/ ٢٧٣، وفي وفاتها بالأبواء أو بمكة خلافٌ ليس هـٰذا موضع ذكره، وإن كان الرَّاجح أنَّه بالأبواءِ.

(١) سورة الحج: الآية: ٢٩.

(٢) شرحُ اللَّفظة في: معاني القُرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٢٤، ومجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٥٠، =

الشَّعْرِ وقَصِّ الشَّاربِ، وتَقليمِ الأَظفارِ، ونَتْفِ الإبطِ، وَحَلْقِ العَانةِ، وَقَتْلِ القَمْلِ، ولُبْسِ الثِّيابِ، ومَسِّ الطِّيبِ، فَالتَّفَثُ: اجتِنَابُ ذٰلِكَ كُلِّهِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (المِشْقِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن نافعٍ، عن أَسلمَ مولىٰ عُمَرَ بن الخَطَّابِ: «أنَّ عُمَرَ رأىٰ علىٰ طَلحةَ بنِ عُبيدالله ثوباً مَصْبُوغاً بمِشْقٍ وهو مُحْرِمٌ فقال: ما هٰذا يا طَلحةُ؟! فقال: ياأميرَ المؤمنين إنَّما هو مَدَرٌ، فقال له عُمَرُ: إنَّكُم أيُّها الرَّهْطُ أَئِمَّةٌ يَقْتَدِيْ بِكُمُ النَّاسُ، فلو أنَّ رَجُلاً جَاهِلاً رأىٰ هٰذا الثَّوْبَ عَلَيْكَ لَقالَ: إنَّ طَلْحَةَ كان يلبسُ الثِّيابَ المُصَبَّغَةَ في الإحرامِ، فَلَا تَلْبسُوا أيُّها الرَّهْطُ شَيْئاً من هٰذه الثِّيابِ المُصَبَّغَةِ في الإحْرَامِ» [١/ ٣٢٦ رقم (١٠)]

قال عبدُالمَلكِ: المِشْقُ: المَغْرَةُ[1] المَدَنِيَّةُ التي يُصبَغُ بها الثِّيابُ فيأتي لونُها يُشْبِهُ الوَرْسَ، ولم يَكْرَهْ عُمَرُ الصَّبغَ بالمِشْقِ للمُحْرِمِ، وَلٰكنَّه يَخَافُ أَنْ يَحْمِلَهُ الجَاهلُ به عَلَىٰ غَيْرِ المِشْقِ إذَا رآهُ عَلَىٰ مثلِ طَلْحَةَ، فيستجيز لبسَ الثَّوبِ المَصْبُوغِ بغَيرِ المِشْقِ مثل الوَرْسِ أَوْ الزَّعْفَرَانِ، فإنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ أنْ يلبسَ المُحرِمُ ثَوْباً مَصْبُوغاً بوَرْسٍ[2] أو زَعفرانٍ؛ لأنَّهما من الطِّيبِ

= ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٣/ ٤٢٣، والمُحرَّر الوَجيز: ١٠/ ٢٦٩، وزاد المسير: ٥/ ٤٢٦. وهي مشروحةٌ في كتب غريب الحديث والمعاجم اللُّغوية، ولٰكنها في كتب التفاسير أكثر وضوحاً. وتحدث عنها الفقهاء وشرحها شراح غرائب ألفاظ الفقهاءِ.

(١) في الأصل: «المغرا». والمَغْرَةُ: الطِّينُ الأحمرُ كذا في اللِّسان (مَغر) وكذا جاء في التَّمهيد لأبي عمر بن عبدالبرِّ: ١٦/ ١٢٣ وغيره.

(٢) الوَرْسُ: نبتٌ أصفرُ يكونُ باليَمَنِ الصِّحاح: (ورس). أقول ـ وعلىٰ الله أعتمد ـ جاء في كتاب النَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ: ١٦٥ قال: «هٰذا بابٌ نذكر فيه ما حضرنا ذكره مما يكون بأرض العرب من النَّبات الذي يُصبَغ به أو يختضبُ... فمنه: **(الوَرْسُ)** وهو يزرعُ =

ما هُما، وإن لم يبقَ في الثَّوبِ من صبغِ الوَرسِ والزَّعفرانِ إلاَّ دَرْسُهُ بعد غَسْلِهِ، فإنَّه لا يَجُوْزُ للمُحْرِمِ لُبسُهُ. فأمَّا ما صُبِغَ بغيرِ الوَرْسِ والزَّعْفَرَانِ من جميع الأصْبِغَةِ كلِّها فلا بأسَ أن يحرمَ فيها المُحْرِمُ، إلاَّ ما كانَ من المُعَصْفَرَاتِ والمُفَدَّماتِ، فإنَّ مَالِكاً كَرِهَ للرِّجالِ أن يُحْرِمُوا فيها، انتَقَضَ صُبْغُهَا أو لم يَنْتَقِض، وَأَجَازَ للنِّساءِ أنْ يُحْرِمْنَ فِيْهَا، مَا لَمْ يَنْتَقِضْ صِبْغُهَا، وخَفَّفَ في المُوَرَّدِ من المُعَصْفَرِ أنْ يُحرِمَ فيه مَنْ احتاجَ إليه من الرِّجَالِ، وَكَانَ تَرْكُ المَصْبُوغِ كلِّه في الإحرام أَحَبَّ إلىٰ مالكٍ.

قال عبدُالملك: والمُفَدَّمُ: الشَّدِيْدُ الحُمْرةِ من المُعَصْفَرِ(١)، والبَهْرَمَانِ(٢)

= زَرْعاً وليس ببرِّيٍّ، ولستُ أعرفه بغيرِ أرضِ العَرَب، ولا من أرض العرب بغير بلاد اليمن. قال الأصمعيُّ: ثلاثةُ أشياءِ لا تكون إلاَّ باليمنِ وقد ملأتِ الأرضَ؛ الوَرْسُ، واللُّبانُ والعَصْبُ. أخبرني ابنُ بنتِ عبدِالرَّزَّاق قال: الوَرْسُ عندنا باليَمَنِ بحُفَاش، ومِلْحَان، وبِطْمَام، وشِجْنَان، وبالرُّقعة، ونجران، وبهَوْزَن، وبجبال ابن أبي جعفر كلِّها. وقال: يزرعُ سنةً فيجلسُ عشر سنين، أي: يقيمُ في الأرض ولا يَتَعَطَّلُ. وقال: ونباتُهُ مثلُ نباتِ السِّمسم، فإذا جَفَّ عند إدراكِهِ تفتَّتَتْ خرائطُهُ فَيُنْتَفَضُ فينتفِضُ منه الوَرْسُ...».

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤٢١، والفائق: ٣/ ٩٤، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٨١، والنِّهاية: ٣/ ٤٢١. ويُراجع: تهذيب اللُّغة: ١٤/ ١٤٨، والتَّمهيد: ١٦/ ١٢٣، واللِّسان: (فدم).

(٢) في الأصل: «النَّهرمان» والتَّصحيح من المصادر.
وقوله هنا: «والبَهْرَمَانُ دونه في الحُمرة» في غريب أبي عُبَيْدٍ: «الأُرجوان: هو الشَّديدُ الحُمرةِ، ولا يُقال لغير الحُمرة: أرجوان. والبَهْرَمَانُ دونه بشيءٍ في الحُمرةِ، والمُفْدَمُ: المُشبَعُ حُمْرَةً...» وعنه في اللِّسان. وفي الجمهرة: ١١٢٤: «البَهْرَمَانُ: صبغٌ أحمر، وليس بعربي صَحِيْحٍ». وفي ص١٣٢٤: «وقالوا: البَهْرَمَانُ: لونٌ أحمر، وكذٰلكَ الأرجُوان، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ». وعنه في المعرَّب للجَوَاليقي: ٥٥. وفي قصد السَّبيل للمحِبِّيِّ: ١/ ٣١٣ «البَهْرَمَان: ياقوتٌ أحمرُ، وقع في شعر المولَّدين كابن النَّبيه، فارِسِيٌّ».

دُونَهُ في الحُمْرَةِ، وهُمَا جائزانِ للمُحْرِمِ أَنْ يلبَسَهُمَا في إحْرَامِهِ، جَاءَ [٥٥] ذٰلكَ عن عُثمان بنِ عفَّان، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يَسْتَثْقِلُ الحُمْرَةَ كلَّها للمُحْرِمِ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (النِّعال السِّبْتِيَّةِ) في حديثِ مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ عن المَقْبَرِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ أنَّه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعالَ السِّبتيةَ وَيَتَوَضَّأُ فيها» [١/ ٣٣٣ رقم (٣١)].

قال عبدُالملكِ: كَانَ مالكٌ يَقُوْلُ: النِّعَالُ السِّبْتِيَّةُ هِيَ الَّتِي لاَ شَعْرَ لَهَا[(١)]،

---

(١) اختلف المفسِّرون لهٰذا الحديث بالمقصود بـ«النِّعَالِ السِّبتية» فروَىٰ أبوعُبَيْد وغيره عن الأصمعيِّ، أنَّها المَدبُوغةُ، وعن أبي عَمرو الشَّيباني: أنَّها المَدبوغةُ بالقَرظِ. قال أبوحَنِيْفَةَ الدِّينَوَرِيُّ: «فما كان منها من جُلُودِ البقرِ خاصَّةً فإنَّ الأَصْمَعِيَّ زَعَمَ أَنَّهُ سِبْتٌ. وأمَّا أبوعمرو فزعم أنَّ كلَّ جلدٍ مدبوغٍ سِبْتٌ، بالقَرظِ دُبغ أو بغَيره، وقد اختُلِفَ علينا في ذٰلكَ، فرويَ ما حَكيناه عن الأَصْمَعِيِّ عن أبي عَمروٍ، وما حكيناه عن أبي عَمروٍ عن الأَصْمَعِيِّ. قال أبوزِيَادٍ: السِّبتُ جلودُ البَقَرِ، قال: ولا نقولُ للجلدِ سِبْتٌ حتَّىٰ يصيرَ حذاءً، فذٰلك حين ننسبه إلىٰ السِّبت فنقول: نَعْلٌ سِبْتٌ ونِعَالٌ سِبْتٌ وأنشدَ بيتَ عنترة. ثم قال: أبوزَيْدٍ: نَعْلٌ سِبْتٌ وهي من جُلودِ البقرة خاصةً...» ونقل في خزانة الأدب: ٤/ ١٤٧ كلام أبي حنيفة كلَّه أو أغلبه. وكلُّ هٰذا ذكره أبوالوليد الوَقَّشِيُّ في «تعليقه» مختصراً، ومثله في «الاقتضاب في غريب الموطأ» لليَفْرُنِيِّ وزاد: «وقال الخليلُ: هي جلودُ البقر المدبوغةُ بالقرظ، وقال ابنُ وهب: هي السُّيور التي لا شعرَ عليها أيَّ لونٍ كانت، ومن أي جلدٍ كانت، وبأيِّ دباغٍ دُبِغَت، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ عُمر في هٰذا الكتاب، وهي مأخوذةٌ من السَّبت وهو الحلقُ. سَبَتَ: حَلَقَ. وقال بعضهم: فعلىٰ هٰذا ينبغي أن يقول: سَبْتِيَّةٌ ـ بفتح السين ـ ولم يُرْوَ إلاَّ بالكسر. قال الأزهريُّ: «كأنَّها من تَسَبَّتَتْ بالدِّباغ، أي: لانَتْ». وقال الدَّاوُدِيُّ: «هي منسوبةٌ إلىٰ موضع يقال له: سوقُ السَّبْتِ».

وفي غريب الحديث للأندلسيِّ المجهولِ نقل أغلبَ هٰذا ثم قال: «قال يعقوب: =

وَتَفْسِيْرُقَوْلِهِ: كانَ يَلْبَسُهَا سَاعَةَ يَتَوَضَّأُ، والبَلَلُ برجْلَيْهِ، يَقِي بهما رِجْلَيْه مِنَ التُّرابِ.

قال عبدُالملكِ: وهي مثلُ هـٰذه النِّعَالِ الَّتي يُقَالُ لَهَا: السِّنْدِيَّةُ[1] الَّتِي لا شَعْرَ لَهَا، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:[2]

= السَّبتُ: الحَلْقُ، يقالُ: سَبَتَ رَأْسَهُ يَسْبِتُهُ سَبْتاً». قال أبوعُبَيْدٍ: «وإنما ذُكرت السِّبتيَّة؛ لأنَّ أكثرهم في الجاهليَّة كان يلبسها غيرَ مدبوغةٍ إلاَّ أهل السَّعة منهم والشَّرف؛ لأنَّهم كانوا لا يُحسنون، ولا يلبسها إلاَّ أهل الجِدَةِ منهم، كانوا يشترونها من اليمن والطائف...».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتمدُ ـ: قال النَّابغةُ الذُّبيانيُّ في مَدْحِ بَنِي غَسَّان مُلُوكِ الشَّام:

رِقَاقُ النِّعالِ طَيِّبٌ حُجُزاتُهُمْ ... يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يومَ السَّبَاسِبِ

يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٥٢، وغريب ابن قُتيبة: ٢/ ٣٨٠، والفائق: ٢/ ١٤٨، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٥٤٢، والنِّهاية: ٢/ ٣٣٠، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ١٣٨ (تقريباً). ويُراجع أيضاً: العين: ٧/ ٢٣٧، ومختصره: ٢/ ٢١٣، والنَّبات لأبي حنيفة الدِّيْنَوَري: ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ٣٤١، ٣٦٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/ ٣٥٨، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (سبت).

(١) لم أجد من ذكرها غير المؤلِّف. ولعلها مألوفة في بيئته آنذاك خاصَّةً.

(٢) هو عنترةُ بن شدَّادٍ العَبْسِيُّ، والبيت في ديوانه: ٢١٢. وهو من معلقته المشهورة. يُراجع: شرح القصائد السَّبع لابن الأنباري: ٣٥٢، وشرح القصائد التسع لابن النَّحاس: ٥١٨، وأدب الكاتب: ٣٩٤، وجمهرة اللُّغة: ١/ ١٥٢، ١٣١٥، والمُنصف: ٣/ ١٧، والخَصائص: ٢/ ٣١٢، وشرح المفصَّل: ٨/ ٢١، ومغني اللَّبيب: ١٦٩، والخزانة: ٤/ ١٥٤، وهو موجودٌ في أغلب مصادر التَّخريج السَّابقة، غريب أبي عُبَيْدٍ وكتاب النَّبات... وقبله في الدِّيوان:

وَمَشَكِّ سَابِغَةٍ هَتَكْتُ فُرُوْجَهَا ... بالسَّيْفِ عَنْ حَامِيْ الحَقِيْقَةِ مُعْلِمِ

رَبِذٍ يَدَاهُ بالقِدَاحِ إِذَا شَتَا ... هَتَّاكِ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلَوَّمِ

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ .... البيتَ

بَطَلٍ كأنَّ ثِيَابَهُ في سَرْحَةٍ يُحْذَىٰ نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بتوأمِ

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (الإنجاع) في حديث مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن جَعفرِ بنِ مُحمَّدٍ، عن أبيه: أنَّ المِقْدَادَ بنَ الأَسودِ دخل علىٰ عليِّ بن أبي طالبٍ بالسُّقْيَا[1] وهو يَنْجَعُ بَكَرَاتٍ له دَقِيْقاً وخَبَطاً، فقال: هٰذا عثمان يَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بين الحَجِّ والعُمْرَةِ فَخَرَجَ عليٌّ وعلىٰ يَدَيْهِ أثرُ الدَّقيقِ والخَبَطِ فما أَنْسَىٰ أَثَرَهُما علىٰ ذِرَاعَيْهِ حتَّىٰ دَخَلَ علىٰ عُثمان بن عفَّانٍ فقال: أنت تَنْهَىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرة؟! فقال عُثمان: ذٰلك رأيي، فَخَرَجَ عليٌّ مُغضَباً وهو يَقولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبَّيك بِحَجٍّ وعُمْرَةٍ مَعاً» [١/ ٣٣٦ رقم (٤٠)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا الإنجاعُ[2] فهو أن يُخْلَطَ الدَّقيقُ والخَبَطُ ثم يُثَرَّيَا بالماءِ فتُسقاهُ الإبلُ، وَيُلقَمُ لها منه اللَّقِيْمُ، وقد سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُون يقولُ: كان عليٌّ حين جاءَه المقدادُ فقال له: هٰذا عثمان يَنهىٰ عن أن يُقرنَ بينَ الحَجِّ والعُمرةِ مُهِلاً بعُمْرَةٍ، فأدخلَ عليها الحَجَّ، وقال: لبَّيك بعُمْرَةٍ وحَجٍّ مَعاً.

قال عبدُالملكِ: وذٰلك أنَّ الحَجَّ يدخُلُ علىٰ العُمرةِ، وَلاَ تدْخُلُ العُمْرَةُ

---

(١) السُّقيا: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق البحر بينَ مكَّة والمدينة، علىٰ يومين من المدينة، والسُّقيا أيضاً: مَوضعٌ آخرُ بوادي الجَزْل ببلادِ بني عُذرَة تُعرف بـ«سُقيا الجَزْلِ». والسُّقيا أيضاً: بئرٌ علىٰ باب المدينة بينها وبينَ ثنيَّة الوداع، وهي التي كان يُستَقَىٰ للنبيِّ ﷺ منها، وكان يستعذبُ مَاءَهَا. والظَّاهرُ أنَّ المراد هي الأُولىٰ؛ لأنَّها هي التي بعد الميقات مما يلي مكة.

ويُراجع: معجم ما استعجم: ٢/ ٧٤٢، ومعجم البُلدان: ٣/ ٢٥٨، والرَّوض المعطار: ٣٢٧، والمغانم المطابة: ١٧٩، ووفاء الوفاء: ٨٤٣، ٩٥٣، ١٠١٥، ١٢٣٤.

(٢) الفائق: ٣/ ٤٠٨، والنِّهاية: ٥/ ٢٢، واللِّسان: (نجع) آخر المادة.

علىٰ الحَجِّ، فَمَنْ أَهَلَّ بحَجٍّ، ثم أدخلَ عليه العُمْرَةَ سَقَطَتْ العُمْرَةُ ولم تَلزمْهُ، وكان بحَالةِ مفردِ الحجَّةِ، ومن أهلَّ بعُمرةٍ ثم أدخل عليها الحجَّ لَزِمَهُ، وكان قارناً لو ابتدأ القِرَانَ من أوَّل إهلاله، وكذٰلك فَعَلَ عليٌّ حين جاءه المِقْدَادُ، وقد أهلَّ بعضُ أصحابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ عام حَجَّةِ الوَدَاعِ بالعُمرةِ، ثم قال لهم رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَّ بِالحَجِّ مَعَ العُمْرَةِ، ثُمَّ لاَ يحلُّ حتَّىٰ يحلَّ منهما جميعاً».

قال عبدُالملكِ: هٰذا ما لم يَطُفِ المُهلِّلُ بالعُمرةِ بالبَيْتِ، و[يَسْعَ] بينَ الصَّفَا والمَرْوَةِ فإذَا طَافَ فَلاَ يُهِلَّنَّ [٥٦] بعدُ بالحَجِّ، فإن فَعَلَ لزمَهُ، وكان مُتمتِّعاً إلاَّ أنَّه يُنهىٰ عنه، وفيه كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَقُوْلُ: افصِلُوا بينَ[1] حَجِّكُم وعُمْرَتِكُمْ؛ فإنَّ ذٰلِكَ أتَمُّ لحجِّ أَحَدِكُم، وأتَمُّ لعُمْرَتِهِ أنْ يَعْتَمِرَ في غيرِ أشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ يقولُ: لو رَخَّصْتُ لَكُمْ لَظَلَّ أَحَدُكُم مُتَفَخِّذاً امْرَأَتَهُ وآخِذاً بِرِجْلَيْهَا تَحْتَ الأَرَاكِ، ثُمَّ راحَ مُلَبِّياً بالحَجِّ ورأسُهُ يَقْطُرُ ماءً، فَلاَ، ولاَ نِعْمَةً، ولئِنْ قَدِرْتُ عَلَىٰ أحدٍ فَعَلَ هٰذَا لأفْعَلَنَّ بِهِ وَلأَفْعَلَنَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

[الذي رواه] عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: أنَّه قَالَ حينَ خَرَجَ إلىٰ مكَّة مُعْتَمِراً في الفِتْنَةِ: إنْ صُدِدْتُ عن البَيْتِ صَنَعْنَا كما صَنَعْنَا مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ التفت إلىٰ أَصحابه فَقَالَ: ما أمرُهُما إلاَّ واحِدٌ، أُشْهِدُكُم أَنِّي قد أَوْجَبْتُ الحَجَّ مع العُمرةِ» [١/ ٣٣٧ رقم (٤٢)].

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُهُ: «حينَ خَرَجَ إلىٰ مَكَّةَ مُعتَمِراً في الفِتْنَةِ» فَيَعْنِي

---

(١) مكررة في الأصل.

أيَّامَ ابنِ الزُّبيرِ والحَجَّاجِ. وأمَّا قولُهُ: «إن صُدِدْتُ عن البَيْتِ» فيعني إنْ صدَّهُ الخَوْفُ وانسدادُ الطَّريقِ عن الوُصُولِ [إلىٰ][1] البيتِ لحالِ الفِتْنَةِ. وأمَّا قوله: «صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ» فيعني عامَ الحُدَيْبِيَة حين صَدَّتْهُ قريشُ عن الوُصُولِ إلىٰ البَيْتِ، فأهلَّ ابنُ عُمَرَ بِعُمرةٍ؛ من أَجْلِ أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ أَهَلَّ يومئذٍ بعُمْرَةٍ، حتَّىٰ إذا بلغَ ابنُ عُمَرَ البَيْدَاءَ[2] التفَتَ إلىٰ أصحابِهِ فَقَالَ: ما أمرُهُمَا إلاَّ واحدٌ، يعني بهما الحَجَّ والعُمْرَةَ أمرُهُما واحدٌ فيمن صُدَّ فيهما عن البيتِ. يقولُ: سواءٌ صُدِدْتُ عن البَيْتِ وأنا مُحْرِمٌ بحجٍّ أو مُحرِمٌ بعُمرةٍ إنْ أصابني ذٰلك صَنَعْتُ كما صَنَعْتُ في عُمرتي مَعَ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ؛ يعني إنَّه يَحْلِقُ رأسَه، ويَنْحَرُ هَدْيَهُ إن كانَ معه، ويحلُّ من كلِّ شيءٍ حَرُمَ عليه حَيْثُما أصابه ذٰلك في حلٍّ أو حرمٍ، ولا قَضَاءَ عليه حَجًّا كان أو عُمْرَةً، وليس عليه أن يقيمَ مُحْرِماً حتَّىٰ يَصِلَ إلىٰ البَيْتِ كَمَا يَفْعَلُ المُحْصَرُ بالمَرَضِ، أو الكَسرِ، أو الخَطأ في العَدَدِ أو غير ذٰلك من وُجُوهِ فَوَاتِ الحَجِّ، ماعَدَا المَصدُوْدَ عن البَيتِ بِعَدُوٍّ أو فِتْنَةٍ أو خَوْفٍ.

قال عبدُالملكِ: فَلِهٰذَا قَالَ ابنُ عُمَرَ يَومَئِذٍ: مَا أَمْرُهُما إلاَّ وَاحِدٌ، ثُمَّ قَالَ: إنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الحَجَّ مَعَ العُمْرَة، يعني أنَّه أدخلَ الحَجَّ علىٰ العُمرةِ كما صَنَعَ عَليٌّ في حَدِيثِ المِقْدَادِ، ثُمَّ قَعَدَ حتَّىٰ جاءَ البيتَ فطافَ طَوَافاً واحِداً ورأىٰ ذٰلك مُجْزِئاً عنه وأَهْدَىٰ.

قال عبدُالملكِ: وإنَّما هٰذا لِقِرَانِهِ الحَجَّ والعُمْرَةَ.

قال عبدُالملكِ: وَهٰكَذا فسَّر لي ابنُ المَاجِشُونَ.

---

(١) في الأصل: «عن...».

(٢) البَيْدَاءُ: شَرَفٌ مرتفعٌ من الأرض أمام ذي الحُلَيْفَةِ. يراجع: معجم ما استعجم: ١/ ٢٤٠، ومعجم البلدان: ١/ ٥٢٣، والمغانم المُطَابَة: ٦٧، ووفاء الوفاء: ١١٥٧.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شَرْحِ(الحَاقِفِ)[٥٧] في حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن يحيىٰ بن سَعيدٍ، في حديثِ البَهْزِيِّ: «إذْ مَرَّ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ حتَّىٰ إذَا كان بالأُثَايَةِ(١) بَيْنَ الرُّوَيْثَةِ(٢)

---

(١) في «المُوطأ»: «الأُثابَة»، وكذا في طبعة الدكتور بشَّار أيضاً. ويراجع: معجم ماستعجم: ١٠٦، ومعجم البُلدان: ١/ ٩٠، والمغانم المطابة: ٧، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١١١٩. قال البكريُّ: بضمِّ أوله وبالياءِ أُخت الواو، وآخرها هاءٌ...» وأورد حديث «الموطأ» المذكور هُنَا. وفي المغانم المطابة: «بالضَمِّ والكسر: موضعٌ بين الحرمين بطريق الجُحْفَةِ إلىٰ مكة» وفي وفاء الوفاء: «بالمثلثة والمثناة التَّحتية كالنُّواية علىٰ الرَّاجح» وقال في موضع آخر: «مثلثة الهمزة، وبالمثناة التَّحتية قبل الهاء، واقتصر المجد هُنا كعياضٍ علىٰ ضمِّ الهمزةِ وكسرِهَا، ورجَّحَ في فضلِ المساجد الفتح كما تقدَّم».

أقول ـ وعلىٰ الله أعتَمِدُ ـ: لم يذكر هٰذا اللَّفظُ أحدٌ ممن ألَّف في المُثلَّثات أعني: ابن السِّيد البَطليوسي، وابن مالك، والمجد الفَيْرُوزآبادي، فإذا ثبت هٰذا فهو ممايستدرك عليهم

قال يَاقُوت: «أَثَايَةُ ـ بفتح الهَمزة وبعد الألف ياءٌ مفتوحةٌ ـ. قال ثابتُ بنُ أبي ثابتٍ اللُّغوي: هو من أثيتُ به: إذا وشيتُ، يقال: أثىٰ به يأثوا ويَأْثِي. أيضاً: أثاية وإثاية، ولذٰلك رواه بعضهم بكسر الهمزة. ورواه بعضهم: (أثاثة) بثاءٍ أُخرىٰ. و(أثانة) بالنُّون وهو خطأٌ والصَّحيحُ الأولُ، وتُفتحُ همزته وتُكسر. وهو موضع في طريق الجُحْفَةِ بَينه وبينَ المدينة خَمْسَةٌ وعشرون فرسخاً».

أقول أيضا: ياقوت هُنا يحكي فيه الفَتح والكَسر، والبكريُّ يقول: بضمِّ أوله، فاجتمعت الحركات الثلاث في أوله فصحّ قول السُّمهودي (مثلثة الهمزة) وصح أن يستدرك علىٰ المؤلِّفين المذكورين الجامعين للمثلثات. والله تعالىٰ أعلم.

(٢) يراجع: معجم ما استعجم: ٦٨٦، ومعجم البُلدان: ٣/ ١٠٥، والرَّوض المعطار: ٢٧٧، والمغانم المُطابة: ١٦٥، ووَفاء الوَفاء: ١٠١٢، ١٢٢٤. قال: «بالضمّ وفتح الواو وسكون المثناة تحت، وفتح المثلثة آخرها. قال ابن السِّكيت: منهلٌ بين مكة والمدينة». وهي علىٰ ليلتين من المدينة، وكان المجد الفيروزآبادي يقول: علىٰ ليلة.. فَصَحَّحَ ذٰلك السّمهودي. =

والعَرْجِ[1] إذا ظَبْيٌ حَاقِفٌ في ظِلٍّ وفيه سَهْمٌ، فزَعَمَ أنَّ [2]رَسُوْلَ الله ﷺ أَمَرَ رَجُلاً يَقِفُ عندَه لا يَرِيْبُهُ أحدٌ من النَّاس حتَّىٰ يُجَاوِزَهُ» [١/ ٣٥١ رقم (٧٩)].

قال عبدُالملكِ: الحَاقِفُ: الذي قد انْحَنَىٰ وَتَثَنَّىٰ في نَوْمِهِ[3]، وَلِهَـٰذَا قِيْلَ للرَّجُلِ إذا كان مُنْحَنِياً: حَقَفَ. وَكَثِيْرٌ[هُ]: أَحْقَافٌ، ومنه قولُهُ عَزَّ وجَلَّ

= وفي التهذيب للأزهري: ١٥/ ١٢٥ «وُرَوِيثةُ اسمُ منهلة من المناهل التي بين المسجدين». وفي الرَّوض المعطار: «وتكون الرُّوِيثةُ آهلةً أيَّامَ الحاجِّ وفيها برك للماء يُقال لها: الأحساء». ونقل السُّمهودي عن الأسدي فقال: «ووصف ما بالرُّويثة من الآبار والحياض فقال: ويقال للجبل المشرف عليها المقابل لبيوتها: «الحمراء» وللذي في دبرها عن يسارها قبل المشرق: «الحسناء»...» فهل الحسناء هي الأحساء في نَصّ الحميري؟!

(١) معجم ما استعجم: ٩٣٠، ومعجم البلدان: ٤/ ٩٨، والرَّوض المعطار: ٤٠٩، والمغانم المطابة: ٢٥١، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١٢٦٢. ضبطها البكريُّ بقوله: «بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده جيمٌ: قريةٌ جامعةٌ علىٰ طريق مكة من المدينة بينها وبين الرُّويثة أَرْبَعَةَ عَشَرَ ميلاً...» وذكر في الرَّوض المعطار أنَّ الشَّاعر العرجي يُنسب إليها، والصَّحيح أنَّه يُنسب إلىٰ عَرْجِ الطَّائف وهـٰذا غير ذٰلك.

(٢) في الأصل: «فرعم أن أمر رسول الله رجلاً» والتَّصحيحُ من «الموطأ».

(٣) تفسير هـٰذه اللَّفظة في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ١٨٨، وغريب ابن قُتَيْبَةَ: ١/ ٥٥١، والفائق: ١/ ٢٩٩، وغريب ابن الجَوزيِّ: ١/ ٢٧٧، والنِّهاية: ١/ ٤١٣. ويُراجع: العين: ٣/ ٥١، ومختصره: ١/ ٢٤٥، ومجاز القُرآن: ٢/ ٢١٣، وتفسير غريب القرآن لابن قُتَيْبَةَ: ٤٠٧، وجمهرة اللُّغة: ٥٥٣، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٦٩، والمُحرَّر الوَجيز: ١٣/ ٣٥٨، وزاد المسير: ٧/ ٣٨٣، وتفسير القُرطبي: ١٦/ ٢٠٣. والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (حَقَفَ).

وجاء في تفسير الحِقْفِ في كثير من المصادر أنَّه: «الجَبَلُ المُستَطيلُ من الرَّمل» وصوابه الحَبْلُ؛ لأنَّ المُستطيل من الرَّمل يُسمَّىٰ حَبْلاً بالحَاء المُهملةِ.

ـ في هُوْد ـ:[1] ﴿ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِٱلْأَحْقَافِ ﴾؛ لأنَّ منازِلَهُم كانت في أحقافِ الرِّمالِ، قال امرؤُ القَيْسِ:[2]

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وانْتَحَىٰ بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِيْ رُكَامٍ عَقَنْقَلِ

وتقولُ للشَّيء إذا ٱنْحَنَىٰ: قد ٱحقوقفَ قال العجَّاجُ:[3]

---

(١) سورة الأحقاف: الآية: ٢١.

(٢) ديوان ٱمرىء القَيْس: ١٥ وقبله:

خَرَجْتُ بِها تَمْشِيْ تجرُّ وَرَاءَنا عَلَىٰ أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّل

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ... ... ... البَيْتَ

ويُراجع: غريبُ أبي عبيد: ٢/ ١٨٨، وشرح أشعار السِّتة الجاهليِّن لأبي بكر عاصم بن أيُّوب البطليوسي: ٨٥ وروايتهما كرواية الدِّيوان، وهي رواية المؤلِّف. وأنشده ابن الأنباري في شرح القصائد...: ٥٤، وابن النَّحاس في شرحها أيضاً: ١٣٤. ويروىٰ:

* بنَا بَطْنَ خَبْتٍ ذِيْ عِقافٍ عَقَنْقَلِ *

وهٰذه الرِّواية لا تَصلُح للاستشهاد بها هنا.

(٣) ديوان العجَّاج: ٢/ ٢٣٢ وقبله مما له به صلةٌ:

كَمَا رأَيْتَ الشَّارفَ المُوحَّفَا
بِذَاتِ لَوْثٍ أو بِنَاجٍ أَشْدَفَا
يَنْضُو الهَمَالِيْجَ ويَنضُو الزُّفَّفَا
ناجٍ طَوَاهُ الأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طيَّ اللَّيالِي.... البيتان

وقد وردا في كثير من المصادر، يردان معاً، أو يرد أحدُهما. يُراجع: غريب أبي عُبَيْد: ٢/ ١٨٨ وهو مصدر المؤلِّف، والكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٠، وشرح أبياته: ١/ ٣١٩، والنُّكت عليه للأعلم: ٣٩٠، ومَجاز القرآن: ١/ ٣٠٠، وتفسير غريب القرآن: ٦٩٣، والكامل: ١٩٧، ١٠٠٢، والأزمنة والأمكنة: ١/ ١٦٤، والمخصَّص: ١٠/ ١٣٧، وهو مذكور في أغلبِ مَصَادِرِ تَخريج اللفظة: (حَقَفَ).

مَـرَّ اللَّيَـالِـيْ زُلَفـاً فَـزُلَفَـا
سَمَاوَةَ الهِلَالِ حَتَّىٰ احْقَوْقَفَا

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قال: «خَمْسٌ من الدَّوابِّ لَيْسَ عَلَىٰ المُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُناحٌ؛ الغُرَابُ، وَالحَدَأَةُ، وَالعَقْرَبُ، وَالفَأْرَةُ، وَالكَلْبُ العَقُوْرُ» [١/ ٣٥٦ رقم ﴿٨٨﴾].

قَالَ عبدُالملك: لم يُخْصُصْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ الكَلْبَ العَقُوْرَ بهـٰذا وَحْدَهُ، كُلَّ مَاعَقَرَ النَّاسَ وعَدَا عَلَيْهِمْ وأَخَافَهُم مثلُ الأَسدِ، والنَّمرِ، والفَهدِ، والذِّئب، فهو الكَلْبُ العَقُوْرُ، وَمَا كَانَ مِنَ السِّبَاعِ لا تَعْدُو مثلِ الضَّبُعِ، والثَّعلَبِ، والهِرِّ، وما أَشْبَهَهَا مِنَ السِّباعِ فَلَيْسَتْ مِنَ الكَلْبِ العَقُوْرِ، ومَنْ قَتَلَ شَيْئاً منها وَدَاهُ، وَكَذٰلِكَ قَالَ مالكٌ.

وَحَدَّثَنِي أَبُومُعَاوِيَةَ المَدَنِيُّ[1]، عن يزيد بن عيَاضٍ، عن ابنِ حَرْمَلَةَ، عن سعيدِ بنِ المُسيَّبِ: أنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ المُحْرِمُ الحَيَّةَ، والسَّبعَ العَادِي» فهـٰذا يَجْمَعُهُ.

قَالَ عبدُالملك: أَلاَ تَرَىٰ أنَّه يَجُوْزُ في كَلاَمِ العَرَبِ أَنْ تَقُوْلَ للسَّبعِ كَلْبٌ. وَقَدْ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيْلُ بنُ أبي أُوْيسٍ، عن أَبيه، عن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَـٰق: أَنَّ عُتْبَةَ بن أبي لَهَبٍ[2] كان شَدِيْدَ الأَذَىٰ لرَسُوْلِ اللهِ ﷺ فقالَ رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ]:

---

(١) لم أعثر عليه. وقد تقدَّم ذكره أيضاً.

(٢) ذكر أبوالفَرج الأصبهاني في الأغاني: ١٧/ ١٧٥ (دارالكُتُب) والقُرطبي في تفسيره: ١٧/ ٨٣ وغيرهما هـٰذا الخَبَرَ مُفصَّلاً وذكروا أنَّ الذي دَعَا عليه النَّبيُّ ﷺ هو عُتبة بن أبي لَهَبٍ كما ذكر المؤلِّفُ. وردَّ ذٰلك السُّهيليُّ في «الرَّوض الأُنُف» قال: «كانت رُقَيَّةُ بنتُ رَسُولِ الله ﷺ =

= تَحْتَ عُتْبَةَ بن أبي لَهَبٍ، وأمُّ كُلْثُومٍ تَحْتَ عُتَيْبَةَ فدعَا عليه النَّبيُّ ﷺ أن يُسَلِّطَ الله عليه كلباً من كلابه، فأفترسه الأسدُ من بين أصحابه وهم نيامٌ حولَهُ. أمَّا عُتْبَةُ ومُعْتِبٌ ابنا أبي لَهَبٍ فأسلما ولهما عَقِبٌ»، ويُراجع: المحبَّر لابن حبيب: ٥٣. وفي جمهرة نسب العَرب لابن الكَلْبيِّ: ٣٦ ما يؤكِّد ما ذَهَبَ إليه السُّهيليُّ حيثُ قال: «وولد أبولهب عُتْبَةَ ومُعْتِباً وعُتَيْبَةَ، وهو الذي أكله الأسدُ بحَوْرَان، وأمُّهم أمُّ جميل بنت حَرْبِ بن أُميَّة، وهي: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾...».

أقول ـ وعلى الله أعتمد ـ: حَوْرَانُ كورةٌ واسعةٌ من أعمال دمشق، واسمُ الموضع الذي افترس فيه الأسدُ عُتيبةَ (وادي الغَاضِرَةِ) وهو مأسدةٌ، كذا في الأغاني، وعُتبة ومُعْتِبٌ ترجم لَهُمَا ابنُ سَعْدٍ في طبقاته جـ٤/ ٤١، ٤٢، والحافظُ ابنُ حجر في الإصابة: ٤/ ٤٤٠، و٦/ ١٧٥، وذكر قصَّة إسلامهما وشهودهما حُنَيْناً مع النَّبيِّ ﷺ وَفَرِحَ النَّبيُّ بإسلامهما، ولم يذكر الحافظ عُتَيْبَةَ، ولا ترجمَ له. وعُتْبَةُ وعُتَيْبَةُ كانا كلاهما صهراً للنَّبيِّ ﷺ علىٰ بنتيه رقية وأم كلثوم، فطلَّقاهما، فتزوجهما عثمانُ بنُ عَفَّانَ ـ رضي الله عنه ـ رقية، ثم أمُّ كلثوم. وهـٰذا معروفٌ.

ومما يؤكِّد ما ذهب إليه السُّهيلي ـ رحمه الله ـ أيضاً قصيدةٌ جيِّدةٌ لحسَّان بن ثَابتٍ ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه: ٢/ ٤٢٩ صدَّرها جامع الديَّوان بقوله: «وقال حسان لعُتَيْبَةَ بن أبي لَهَبٍ، وكان يكنىٰ أباواسعٍ، وكان شديدَ الأذىٰ للنَّبيِّ ﷺ...

سَائِلْ بَني الأَشْعَرِ إنْ جِئْتَهُمْ ... مَا كَانَ أَنْبَاءُ أَبي واسِعِ
لاَ وَسَّعَ اللهُ لَـهُ قَبْـرَهُ ... بَلْ ضَيَّقَ اللهُ عَلَىٰ القَاطِعِ
... ...
فاستَوْجَبَ الدَّعْوَةَ مِنْه فَقَدْ ... بُيِّـنَ للنَّـاظِـرِ والسَّـامِـعِ
أَنْ سَلَّـطَ اللهُ بِـهِ كَلْبَـهُ ... يَمْشِيْ الهُوَيْنَا مِشْيَةَ الخَادِعِ
لاَ يَرْفَعُ الرَّحْمَـٰنُ مَصْرُوعَكُمْ ... وَلاَ يُوْهِنُ قُوَّةَ الصَّارِعِ
مَنْ يَرْجِعُ العَامَ إِلىٰ أَهلِهِ ... فَمَا أَكِيْلُ السَّبْعِ بالرَّاجِعِ
قَدْ كَانَ فِيْهِ لَكُمْ عِبْرَةٌ ... للسَّيِّدِ المَتْبُوْعِ والتَّابِعِ
مَنْ عادَ فَاللَّيْثُ لَهُ عَائِدٌ ... أَعظِمْ بِهِ مِنْ خَبَرٍ شَائِعِ

اللَّهُمَّ سلِّطْ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ. فَخَرَجَ إلىٰ الشَّام مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ، فَنَزَلَ منزلاً، فَطَرَقَهُمُ الأَسَدُ فَتَخَطَّىٰ إلىٰ عُتْبَةَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلَه» فَقَد صَارَ الأَسَدُ هَـٰهُنَا قَدْ لَزِمَهُ اسمُ الكَلْبِ، فهو يَدُلُّكَ علىٰ ما فسَّرتُ لَكَ، ومن ذٰلِكَ أَيْضاً قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: (١) ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ أَفلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الفَهْدَ إِذَا عُلِّمَ فهو دَاخِلٌ في الجَوَارِحِ المُكَلَّبَةِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وَيَدْخُلُ في اسمِ العَقْرَبِ: الحَيَّةُ، والأُفْعُوانُ، والعَقْرُبانُ، وَأَمَّا الوَزَغُ فإنَّ مالِكاً كَرِهَ للمُحْرِمِ قَتْلَهَا، وَقَالَ: لَيْسَتْ مِنَ الخَمْسِ الَّتِي سَمَّاهَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ [٥٨].

قَالَ عبدُالملكِ: ولا بَأْسَ علىٰ المُحْرِمِ أَنْ يَبْدَأَ السِّبَاعَ العَادِيَةَ الَّتِي

= ذكر القُرطُبيُّ وغيره من أَذيَّتِهِ للرَّسُول ﷺ ما أخبر به «عن عروة بن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ عُتبة بن أبي لَهبٍ، وكان تحته بنت رسول الله ﷺ أراد الخروج إلىٰ الشَّام، فقال: لآتين محمداً فلأوذينَّه، فأتاه فقال: يا محمد هو كافرٌ بـ ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾ وبالذي ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ ثم تَفَلَ في وجهِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وردَّ عليه ابنته وطلَّقها، فقال رَسُولُ الله ﷺ: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيه كَلْباً من كِلاَبِكَ، وكان أبوطالبٍ حاضراً فوَجَمَ لها وقال: ما كان أغناك يابن أخي عن هـٰذه الدَّعْوَةِ...».

أقول: هـٰذه من أبي طَالبٍ شَفَقَةٌ عَلَىٰ ابنِ أَخيه لعِلْمِهِ بأنَّ دعوةِ النَّبي ﷺ مُتَحَقِّقَةَ الوُقوع لا محالةَ، بإذنِ اللهِ تَعالىٰ، وَعِلْمُهُ هـٰذا بحقيقة صِدْقِ النَّبي ﷺ لم يؤدِّ به إلىٰ الإسلام. ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ...﴾ ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ اللهم مُنَّ علينا بالهداية واختم لنا بصالح الأعمال ياأرحمَ الرَّاحمين آمين.

(١) سورة المائدة: الآية: ٤.

دَخَلَتْ في اسمِ الكَلْبِ العَقُورِ، وإن لم تَبدأْهُ هي بسُوءٍ مثل الأُسُوْدِ، والنُّمُوْرِ، والذِّئابِ، وما أَشْبَهَهَا، ولا يَبْدَأُ أَوْلاَدَها الصِّغَارَ بالقَتْلِ حتَّىٰ تَبْدَأَهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلاَ جَزَاءَ عَلَيْهِ.

قَالَ عبدُالملكِ: وأمَّا الثَّعْلَبُ، والهِرُّ الوَحشيُّ، فلا يجوزُ للمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُمَا، وَإِنْ فَعَلَ وَدَاهُمَا، إلاَّ أَنْ يَبْدَأَهُ وَيَعْدُوَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُمَا ولا شَيْءَ عَلَيْه. وَكَذٰلك الضَّبُعُ لا يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ، فَإِنْ فَعَلَ وَدَاهَا بشَاةٍ، وَكَذٰلِكَ جَاءَ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّ في الضَّبُعِ شَاةً، وَجَاءَ ذٰلِكَ عن عُمَرَ وَعَلِيٍّ، فَلاَ يَجُوْزُ للمُحْرِمِ قَتْلُهَا علىٰ حَالٍ، إلاَّ أَنْ تَعْدُوَ عليه وتَبْدَأَهُ، فَلاَ بأسَ عِنْدَ ذٰلِكَ أَنْ يَقْتُلَهَا ولا جَزَاءَ لَهَا واعتُبِرَ ذٰلِكَ بالمُسْلِمِ وهو أَعْظَمُ حُرْمَةً علىٰ المُسْلِمِ من الصَّيدِ عَلَىٰ المُحْرِمِ وهو إذا بَدَأَكَ وَأَرَادَكَ حَلَّ لَكَ دَفْعُهُ عن نَفْسِكَ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ في دَفْعِكَ عن نَفْسِكَ كان دَمُهُ هَدْراً، وَلَمْ تَأْثَمْ في قَتْلِكَ له، فَكَيْفَ بالصَّيْدِ؟! وكذٰلك سِبَاعُ الطَّيرِ إِذَا بَدَأَتْكَ وعَدَتْ عَلَيْكَ ففي هٰذا قال الشَّعْبِيُّ[1]، وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ: مَنْ حَلَّ بِكَ فَاحْلُلْ بِهِ.

- وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (التَّقْرِيْدِ) في حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، [عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحَارِث التَّيْمِيِّ][2]،

---

(١) هو الإمامُ الفقيهُ التابعيُّ عامرُ بن شَراحيل، وقيل: عامر بن عبدالله بن شَراحيل، أبوعمرو الكُوفيُّ، نسبته إلىٰ شعب هَمدان (ت١٠٦هـ). إمامٌ مشهورٌ عَلاَّمَة. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٦/ ٢٤٦، وطبقات خليفة: ١٥٧، والمعارف لابن قُتيبة: ٤٤٩، ٤٥١، والجرح والتعديل: ٦/ ٣٢٢، ومقدمة الجرح والتعديل: ١٣٠، والأنساب: ٧/ ٣٤١، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٢٨، وسير أعلام النُّبلاء: ٤/ ٢٩٤، وتهذيب التهذيب: ٥/ ٦٥.

(٢) عن «الموطأ»، وفيه: «ابن أبي الهدير» وهي على الوجه الصحيح في طبعة الدكتور بشار.

عَنْ رَبِيْعَةَ بن عبدالله بن الهُدَيْرِ[1]: «أنَّه رأَىٰ عُمَرَ يُقَرِّدُ بَعِيْراً له في طِيْنٍ بالسُّقْيَا وهو مُحْرِمٌ» [١/ ٣٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبدُالملكِ: معنىٰ يُقرِّدُ بَعِيْراً لَهُ: يَطْرَحُ عَنْهُ القُرَادَ، وكانَ مَالِكٌ لا يَأْخُذُ في ذٰلك بِفِعْلِ عُمَرَ، وَكَانَ يَكْرَهُ للمُحْرِمِ أَنْ يُقرِّدَ بَعِيْرَهُ. ورَوَىٰ كَرَاهِيَةَ ذٰلكَ عن نَافعٍ عن ابن عُمَرَ، وعن القَاسِمِ[2] بنِ مُحَمَّدٍ، وعن ابنِ شِهَابٍ، وَبِكَرَاهِيَةِ ذٰلِكَ أَخَذَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (عُرَنَة) و(مُحَسِّرٍ) في حَديثِ مالكٍ الَّذي رَوَاهُ عن رَسُوْلِ اللهِ ﷺ حينَ قَالَ: «عَرَفَةُ كلُّها مَوقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ عُرَنَةَ، وَالمُزْدَلِفَةُ كلُّها مَوْقِفٌ وارتَفِعُوا عن بَطْنِ مُحَسِّرٍ» [١/ ٣٨٨ رقم (١٦٦)].

قال عبدُالملكِ: عُرَنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةَ[3]، وإنَّما هِيَ من الحَرَمِ، وعَرَفَةُ خَارِجَةٌ من الحَرَمِ، فالمَوقِفُ خارِجٌ من الحَرَمِ وداخلٌ في الحِلِّ، وبَطْنُ عُرَنَةَ الذي أَمرَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ بالارتفاعِ عنه هو بَطْنُ الوَادِي الذي فيه مَسْجِدُ عَرَفَةَ وَمَا قَارَبَهُ، لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَقِفَ في بَطْنِ الوَادِي، وَهِيَ مَسَايلُ يَسِيْلُ فيها

---

(١) بعدها في الأصل: «عن أبيه». وَهٰذه الزِّيادةُ غيرُ موجودةٍ في «المُوَطَّأ».

(٢) القاسم بن محمدٍ هٰذا حفيد أبي بكر الصِّديق ـ رضي الله عنه ـ تابعيٌّ، ثقةٌ، كان أعلم أهل زمانه، وهو أحدُ فقهاء المدينة السَّبعة الكبار (ت١٠٧هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥/ ١٨٧، وتاريخ خليفة: ٣٣٨، وطبقاته: ٢٤٤، والجرح والتعديل: ٧/ ١١٨، وثقات ابن حبان: ٥/ ٣٠٢، وتهذيب الكمال: ٢٣/ ٤٢٧، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٥٣، والتَّبيين في أنساب القرشيين: ٥٤، ٢٧٩، ٣٥٤، وتهذيب التهذيب: ٨/ ٣٣٣. والسُّقيا: تقدم ذكرها ص٣٢١.

(٣) نقله البكريُّ في معجم ما استعجم: ١١٩١ في رسم (محسر) قال: «قال ابنُ حبيب: عُرَنَةُ ليست من عرفة». **أقول**: عُرَنَةُ ليس من عَرَفَاتٍ، وَلاَ من الحَرَمِ، فهو من الحِلِّ ولم يلحق بعرفات، وهٰذا مَعْروفٌ.

الماء إذا كان المَطَرُ [٥٩] يُقَالُ لَهَا الحِبَالُ[١]، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، أَقْصَاهَا مِمَّا يَلِي المَوْقِفَ، فأمرَ صَلَوَاتُ اللهِ عليه في الارتفَاعِ عن تلكَ الحِبَالُ[١] إلىٰ سَفْحِ حَبْلِ[١] عُرَنَةَ، ويَنْبَغِيْ لإمامِ الحَاجِّ أَنْ يُوكِّلَ رِجَالاً يَدْفَعُونَ النَّاسَ من عُرَنَةَ إلىٰ عَرَفَاتٍ، فَإِنَّه مَنْ دَفَعَ عَنْ عُرَنَةَ فَلَا حَجَّةَ لَهُ.

قَالَ عَبدُالملكِ: وأمَّا قولُهُ: «والمُزْدَلِفَةُ كُلُّها موقِفٌ» فإنَّ المُزْدَلِفَةَ تُسمَّىٰ بأَربعةِ أَسْمَاءٍ؛ هي المُزْدَلِفَةُ[٢]، وهي جَمْعٌ، وهي قُزَحُ، وهي المَشْعَرُ الحَرَامُ، إلاَّ أنَّ قُزَحَ في وسطِهَا عندَ المَنَارَةِ، وهي موقفُ الإمامِ غَدَاةَ [يوم النَّحْرِ][٣] إنَّما يَقِفُ علىٰ قُزَح. وأمَّا قولُهُ: «وارتَفِعُوا عَنْ بطنِ مُحَسِّر» فإنَّ بطنَ مُحسِّرٍ مَعروفٌ، وهو مسيلٌ فيما بين المزدلفةِ ومنىً، وهو إلىٰ المزدلفةِ أقربُ، حين تَنْصَبُّ من المُزْدَلِفة إنَّما تَنْصَبُّ فيه، وهو مَسِيْرُ قدرَ رَمْيَةٍ بحَجَرٍ[٤] أو فوقَ ذٰلك قليلاً، والسُّنةُ أن تُحَرِّكَ فيه، إنْ كُنْتَ مَاشِياً نَسَلْتَ[٥]،

---

(١) في الأصل: «الجبال» والصَّحيح أنَّها الحبال بالحاء المهملة جمعُ حَبْلٍ وهو المستطيل من الرَّملِ. وفي المصباح المنير: ١/ ١٢٩ «والحبال إذا أُطلقت مع اللاَّم فهي حبال عَرَفَة». والمؤلِّف ـ رحمه الله ـ توهمها جبال بالجيم؛ لذٰلك قال: سفح جَبَلِ عُرَنَةَ، والسَّفح للجبل لا لحبل الرَّمل.

(٢) في معجم ما استعجم: ٣٩٣ قال: «قال عبدالملك بن حبيب: «هي المُزدلفة وهي جَمْعٌ..».

(٣) غير واضحة في الأصل، وهٰذه قراءتي فعسىٰ أن تكون صواباً.

(٤) في لفظ حديث الموطأ ١/ ٣٩٢ رقم (١٧٧).

(٥) جاء في اللِّسان: (نسل) «نَسَلَ الماشِيْ يَنْسُلُ نَسْلاً ونَسَلاً ونَسَلَاناً: أسْرَعَ، قال:

وعَسَلَانُ الذِّئبِ أَمْسَىٰ قَارِباً ... بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلْ

وأنشد ابنُ الأَعْرابيِّ:

=

وإن كنت راكباً هَرْوَلْتَ.

قال عبدُالملكِ: أمَّا قولُ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ بمنىً: «هٰذا المَنْحَرُ وَكُلُّ مِنىً مَنْحَرٌ» وقال في المَرْوَةِ[1]: «هٰذا مَنْحَرٌ وكلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ وطُرُقِهَا مَنْحَرٌ» فَكُلُّ ما قَارَبَ بُيُوتَ مكَّةَ فِجَاجَها وطُرُقَها فَهُوَ مَنْحَرٌ. وَمَا تَبَاعَدَ عَنِ البُيُوتِ فَلَيْسَ بمَنْحَرٍ. وَأَمَّا مِنىً فَمَا كَانَ من العَقَبَةِ إلىٰ اليَاقُوتَةِ ـ وَهِيَ البِئْرُ وَمَا قَارَبَهَا ـ فَهُوَ مَنْحَرٌ، وَمَا تَبَاعَدَ من ذٰلِكَ، أَو كَانَ دُونَ العَقَبَةِ إلىٰ بَطْحَاءِ مَكَّة فليسَ بِمَنْحَرٍ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الأَخْشَبَيْنِ) و(المَأْزِمَيْنِ) في حديثِ مالكٍ في الحَجِّ، فقال: أمَّا الأَخْشَبَان فهما الجَبَلان اللَّذانِ بِمِنىً فِيْمَا[2]

= * عَسَّ أَمَامَ القَوْمِ دَائِمُ النَّسلْ *

وقيل: أصلُ النَّسلانِ للذِّئْبِ، ثم استُعمِلَ في غير ذٰلك، وأنسلتُ القَوْمَ: إذا تقدمتهم، وأنشد ابن بَرِّي: ـ لعديّ بن زَيْدٍ [ديوانه: ١٧٤] ـ

أَنْسَلَ الذِّرْعَانِ غَرْبٌ خَذِمٌ وعَلاَ الرَّبْرَبَ أَزْمٌ لم يَدَنْ

وفي التَّنزيل: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾﴾ [سورة يس].

(١) الموطأ: ١/ ٣٩٣ رقم ١٧٨.

(٢) لعلها «فما بينهما» والأخشبان ينسبان إلىٰ مكة مرةً وإلىٰ منىً مرةً أخرىٰ، فيقال: أخشبا مكة وأخشبا منىً، والأصلُ في الأخشب الجَبَلُ، كذا قال الأَصْمَعِيُّ. وأخشبا مكة الجبلان المطيفان بها وهما: أبوقُبَيْسٍ والأحمر، وهو جَبَلٌ مشرفٌ وجهة علىٰ قينقاع. وأخشبا منىً: جبلان تحت العقبة.

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/ ١٠٨، والفائق: ١/ ٣٦٩، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢٧٨، والنِّهاية: ٢/ ٣٢، المثنىٰ لأبي الطيب اللُّغوي: ٦٥٠، ومعجم ما استعجم: ١/ ١٢٣، ومعجم البلدان: ١/ ١٢٢، والرَّوضُ المعطار: ١٨، وجَنَىٰ الجنَّتين: ١٧، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (خشب).

بَيْنَهُمَا، وَالمَأْزِمَانِ[1]: الجَبَلَانِ اللَّذَانِ بينَ عَرَفَةَ وَالمُزدَلِفَةَ، يكونُ فيما بينهما زِحَامٌ شَدِيْدٌ ذٰلكَ اليَوْمِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شرح (المُلتَزم) في حديث مالكٍ**

عن ابنِ عبَّاسٍ حينَ قال: «ما بَين الرُّكْنِ والبَابِ» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٥١)]

قال عبدُالملكِ: المُلْتَزَمُ: المَوْضِعُ الَّذِي يُعْتَنَقُ، ويُلِحُّ الدَّاعِيْ فيه بالدُّعَاءِ كَمَا فسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ، وَقُلْتُ لَهُ: أَتُرَىٰ أَنْ يُعْتَنَقَ؟ قال: نَعَمْ، وقد سَمِعْتُ مَالِكاً يَسْتَحِبُّ ذٰلِكَ ويَرَاهُ. وَسَأَلْتُ ابنَ الماجِشُون عن ذٰلِكَ فَقَالَ لي مِثْلَهُ وَقَالَهُ ابنُ نَافعٍ أَيْضاً، وَرَوَاهُ ابنُ وَهْبٍ عَنْ مَالكٍ أَيضاً أَنَّه قَالَ لَهُ: المُتَعَوَّذُ ما بينَ الرُّكْنِ وَالبابِ لا بأسَ باعتناقه وَالتَّعَوُّذ بِهِ.

قَالَ مَالكٌ: ولا يُوْلِي المُتَعَوِّذُ ظَهْرَهُ إلىٰ البَيْتِ حِيْنَ يَدْعُو، ولٰكنْ لِيَسْتَقْبِلْهُ بِوَجهِهِ وَبِبَطْنِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مِن غَيرِ أَنْ [٦٠] يَتَعَلَّقَ بشَيْءٍ من الأَستارِ، ولٰكن يُلْصِقُ بها ذِرَاعَيْهِ وَوَجْهَهُ وَصَدْرَهُ وبَطْنَهُ.

قَالَ عبدُالمَلكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بنُ مُوْسَىٰ، عَنِ عَدِيِّ بنِ الفَضْلِ، عن عَمْرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْتَزِمُ عِنْدَ وَدَاعِهِ من البَيْتِ ما بَين الرُّكْنِ الأَسْوَدِ إلىٰ البَابِ وَيُلْصِقُ بِهِ بَطْنَهُ وَوَجْهَهُ»[2].

---

(١) معجم ما استعجم: ١١٧٣ قال: «بفتح أوله وإسكان ثانيه وكسر الزاي المعجمة معروفان بين عرفة والمزدلفة، وكل طريق بين جبلين فهو مأزم، وقيل: المأزمُ المَضِيْقُ في الجَبَلِ تضيق الجبال ويَتَّسع ما وراءها وقُدَّامها، وهو من الأَزم، قال كثيِّرٌ [ديوانه: ٩٦]:

وَقَدْ حَلَفَتْ جَهْداً بِمَا نَحَرَتْ لَهُ قُرَيشٌ غداةَ المَأْزِمَيْنِ وَصَلَّتِ

ويُراجع: معجُم البلدان: ٥/ ٤٧، والرَّوضُ المعطار: ٥١٧، وجنىٰ الجنتين: ١٠٠، والصِّحاح واللِّسان والتَّاج (أزم).

(٢) في الأصل: «وجهه» بسقوط الواو.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (العَقْصِ) و(الضَّفرِ) و(التَّلْبِيْدِ) في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن يَحْيىٰ بنِ سَعِيْدٍ، عن سَعِيْدِ بنِ المُسيَّبِ: أنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ: مَنْ عَقَصَ رَأْسَهُ، أَوْ ضَفَرَ، أو لَبَّدَ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الحِلاَقُ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩٢)].

وقول عُمَرَ أَيْضاً: «مَنْ ضَفَرَ فَلْيَحْلِقَ ولا تَشَبَّهُوا بالتَّلبِيْدِ» [١/ ٣٩٨ رقم (١٩١)].

قال عبدُالملكِ: يعني أنَّه لا خِيَارَ لِمَنْ ضَفَرَ، أَوْ عَقَصَ، أو فَتَلَ، في التَّقصير بإحْلاَقٍ، وذٰلك أنَّ المُحْرِمَ بحَجٍّ أو عُمْرَةٍ إذا حَلَّ فهو مُخيَّرٌ، إنْ شَاءَ حَلَقَ وَإنْ شاءَ قَصَّرَ، إلاَّ مُحْرِماً لَبَّدَ، فإنَّ رَسُوْل الله ﷺ أَوْجَبَ الحِلاَقَ علىٰ مَنْ لبَّدَ، والضَّفرُ، والفَتْلُ، والعَقْدُ، والعَقْصُ، يشبهُ التَّلبيدَ في انتفاعِ المُحْرِمِ فيه. فَقَالَ عُمَرُ لاَ تشبَّهُوا بالتَّلْبِيْدِ، يَعْنِي أنَّه من شَبَّهَ بالتَّلبيدِ وَجَبَ عليه ما يَجِبُ عليه إذَا لَبَّدَ.

قال عبدُالملكِ: وتَفسيرُ التَّلْبِيْدِ: أَنْ يَجْعَلَ الصَّمغَ في الغَاسُوْلِ[1] ثُمَّ يُلَطِّخُ به رَأْسَهُ إذَا أَرَادَ أن يُحرمَ؛ لِيَمْنَعَهُ ذٰلِكَ مِنَ الشَّعْثِ. وَتَفْسِيْرُ العَقْصِ: أَنْ

---

(١) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢/ ٣٢، والفائق: ٣/ ٢٩٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣١١، والنِّهاية: ٤/ ٢٢٤.

قال أبوعُبَيْدٍ: «يعني أن يجعلَ في رأسه شيئاً من صَمْغٍ وعَسَلٍ، أو أحدهما، ليتلبَّدَ فلا يقمل، هكذا حكىٰ لي يحيىٰ بن سعيدٍ وسألته عنه. وقال غيره: إنَّما التَّلْبِيْدُ: بقيا علىٰ الشعر لئلا يشعث في الإحرام، فلذٰلك وجب عليه الحلق شبيه بالعقوبة له، وكان سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ يقولُ بعضَ هٰذا».

يَجْمَعَ شَعْرَهُ في قَفَاهُ إِذَا كان مُجُمَّماً لِئَلاَّ يُشْعِثَ، وَالعَقْدُ كَذٰلِكَ، وتفسيرُ الضَّفْر: أَنْ يَضْفرَ شَعْرَهُ إِذَا كان مُجَمَّماً؛ لِيَمْنَعَ ذٰلِكَ من الشَّعْثِ، وَكَذٰلِكَ الفَتْلُ فَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذٰلِكَ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَجُزْ له أَنْ يُقَصِّرَ؛ لأنَّ هٰذَا الفِعْلَ يُشْبِهُ التَّلْبِيْدَ الذي أَوْجَبَ فيه رَسُوْلُ اللهِ [ﷺ] الحِلاَقَ، قَالَ رَسُوْلُ الله [ﷺ]: «مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ».

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الجَفْرَةِ) في حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن أَبي الزُّبير المَكِّيِّ[1]، عن جَابِر بنِ [عبدِ] اللهِ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَىٰ في الضَّبُعِ يَقْتُلُهَا المُحْرِمُ بكَبْشٍ، وفي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وفي الأَرْنَبِ بعَنَاقٍ، وفي اليَرْبُوعِ بجَفْرَةٍ» [١/ ٤١٤ رقم (٢٣٠)].

قال عبدُالملكِ: الجَفْرَةُ: الجَدْيُ الذي قَدْ نَالَ الشَّجَرَ حينَ بَدَا أَنْ يَجْتَمِعَ الرَّعيُ فيه واللَّبَنُ، ولا يكونُ من الضَّأنِ. وكذٰلِكَ فَسَّرَهُ لِي صَعْصَعَةُ[2]، عن عَمْرِو بنِ قَيسٍ المَكِّيِّ، وقد تكونُ الجَفْرَةُ من الغِلْمَانِ أَيْضاً. سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُوْن سَأَلَ رَجُلاً في مَجْلِسِهِ من [٦١] فُصَحَاءِ المَدينةِ عن وَلَدِهِ ابنُ كَمْ

---

(١) الذي في «المُوطَّأ» (رواية يحيى): «عن أبي الزُّبَير أنَّ عُمَرَ...»

(٢) من شيوخ المؤلِّف في بلاد الأندلس اسمُهُ صَعْصَعَةُ بنُ سَلاَّمٍ الشَّامِيُّ الدِّمشقيُّ، أبوعبدالله يَروي عَن الأوزاعيِّ، وسعيدِ بنِ عبدالعزيز... قال ابنُ الفَرَضِيِّ: وكانت الفتيا دائرةً عليه بالأندلس أيَّام عبدالرَّحمٰن بن معاوية، وصدراً من أيام هشام بن عبدالرَّحمٰن... روىٰ عن صَعْصَعَةَ من أهل الأندلس عبدُالملك بن حَبِيْبٍ [صاحبا].. وذكره في كتاب «طبقات الفقهاء»، وتوفي صَعْصَعَةَ سنة ١٩٢هـ. ويراجع: تاريخ علماء الأندلس: ٢٠٣، وجَذوة المُقتبس: ٢٤٤، وبُغية المُلتَمِس: ٣٢٤، والعبر: ١/ ٣٠٩، والوافي بالوَفيات: ١٦/ ٣٠٨، والشَّذرات: ١/ ٣٣٢، وتهذيب تاريخ دمشق: ٦/ ٤٢٥... وغيرها.

هو؟ قال: هو ابنُ جَفْرَةٍ من الغِلْمَانِ، فلم يُنْكِرْ ذٰلِكَ ابنُ الماجشون[1].

قال عبدُالملك: والعَنَاقُ من المَعِزِ أيضاً، وهو فوقَ الجَفرةِ، وهو لم يستَنَّ بعدُ[2]، وكان مالكٌ يقولُ: ليس العَمَلُ عندنا من حديثِ عُمَرَ هٰذا علىٰ ما قال في الأرْنَبِ واليَرْبُوعِ؛ لأنَّه لا يُجْزِىءُ في الهَدْيِ في الجَزَاءِ إلاَّ ما يُجْزِىءُ في الضَّحَايا، وقد جَاءَ عن رَسُولِ الله ﷺ أن قال: لا يُجْزِىءُ منها إلاَّ المُسِنُّ، فالمسنُّ من المَعْزِ الثَّنِيُّ فَصَاعداً، ومن الضَّأنِ الجَذَعُ فَصَاعِداً، فلا يُحكمُ في الجَزَاءِ بدونِ المُسِنِّ فهما في الأرنب واليَرْبُوعِ عَنْزاً مُسِنَّةً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الصَّفيف) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: «أنَّ الزُّبيرَ بنَ العوَّام كان يَتَزَوَّدُ صَفِيْفَ الظِّبَاءِ في الإِحْرَام» [١/ ٣٥٠ رقم (٧٧)].

قال عبدُالملكِ: الصَّفِيْفُ: القَدِيْدُ اليَابِسُ[3]، تَقُوْلُ: صَفَفْتُ اللَّحْمَ وأنا أَصُفُّهُ صَفًّا: إِذَا قَدَّدْتُهُ وَيَبَّسْتُهُ، قَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:[4]

---

(١) جاء في اللِّسان: (جفر): «الجَفْرُ من أولاد الشَّاءِ: ما عظُم واستكرشَ. قال أبوعُبَيْد: إذا بَلَغَ وَلد المعزىٰ أربعة أشهر، وجفر جنباه، وفُصل عن أمّه، وأخذ في الرَّعي فهو جَفْرٌ» ثم قال: «والغلامُ جَفْرٌ» وقال أيضاً: والجَفْرُ: الصَّبيُّ: إذا انتفخَ لحمُهُ وأكلَ، وصارت له كرشٌ، والأنثىٰ جفرة». وفي النِّهاية: «في حديث حليمة ظئر النبيِّ ﷺ قالت: «كان يشبُّ في اليوم شباب الصَّبيِّ في الشهر فبلغ ستًّا وهو جَفْرٌ» استجفر الصَّبيُّ: إذَا قَوِيَ علىٰ الأكل، وأصله في أولاد المَعِز إذا بَلَغَ أربعةَ أشهُرٍ، وفُصلَ عن أمُّه وأخذَ في الرَّعي قيل له: جَفْرٌ». ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٢٩٢، والغريبين: ٣٤٧، وغريب ابن الجوزي: ١/ ١٦١، والنِّهاية: ١/ ٢٧٧، والصحاح، والتاج: (جفر).

(٢) الاستنانُ: الحركةُ والنَّشاطُ وَالمَرَحُ.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤/ ٣ وأنشدَ بيتَ امرىءِ القَيْسِ، والنِّهاية لابن الأثير: ٣/ ٣٧.

(٤) ديوانه: ٢٢، وشرح القصائد لابن الأنباري: ٩٧٠ وشرحها لابن النحاس: ١/ ١٨٣، =

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ من بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

قال عبدُالملكِ: وَفي هَـٰذَا الحَديثِ من الفِقْه جَوَازُ أكلِ لَحْمِ الصَّيْدِ للمُحْرِمِ إِذَا كان لم يَصِدْهُ، ولم يُعِنْ علىٰ صَيْدِهِ، ولم يُصَدْ من أَجْلِهِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (الخَذْفِ) في حديث مالكٍ**

«في حَصَا الجِمَارِ أَنَّها مثلُ حَصَا الخَذْفِ» [١/ ٤٠٧ رقم (٢١٤)].

قال عبدُالملكِ: حَصَا الخَذْفِ: الحِجَارَةُ الصِّغَارُ التي يُرْمَىٰ بِهَا بَيْنَ الأَصَابِعِ فَذَاكَ الرَّمْيُ هُوَ الخَذْفُ[(١)].

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح (المِحَفَّة) في حديث مالكٍ**

الَّذي رَوَاهُ عن إبراهيم بن عُقْبَةَ، عن كُرَيْبٍ مولىٰ ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ مَرَّ بامرأةٍ وهي في مِحَفَّتِهَا فقيل[(٢)] لها: هـٰذا رَسُوْلُ الله ﷺ فَأَخَذَتْ بضَبْعَيْ صَبِيٍّ كان مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلِهَـٰذَا حَجٌّ يارَسُوْلَ اللهِ؟ فقال: نَعَمْ ولَكِ أَجْرٌ» [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٤)].

قال عبدُالملكِ: المِحَفَّةُ: شَبِيْهَةٌ[(٣)] بالهَوْدَجِ تُوضَعُ علىٰ البَعيرِ[(٤)]، إلاَّ أنَّ المِحَفَّةَ مكشوفةٌ، غيرُ مكسوَّةٍ سِتْراً، والهَوْدَجُ مَكْسُوٌّ. وَقَوْلُهُ: «أَخَذَتْ بِضَبْعَيْ

= وشرح أشعار السِّتَّةِ الجاهليين لأبي بكر عاصم: ١/ ١٠٥.

(١) النِّهاية لابن الأثير: ٢/ ١٦.

(٢) في الأصل: «فقال..».

(٣) في الأصل: «شبه».

(٤) في تهذيب اللُّغة: ٤/ ٣ «والمحفَّةُ: مركبٌ من مراكب النِّساء، وقال اللَّيثُ: رَحْلٌ يحفُّ بثوبٍ تركبه المرأة». ويراجع: العين: ٣/ ٣٠، ومختصره: ١/ ٢٣٧، والجمهرة: ١/ ١٠٠ والصِّحاح واللِّسان والتَّاج: (حفف).

[٦١] صَبِيٍّ» بباطنِ ساعِدَيْهِ، والضَّبْعُ: باطنُ السَّاعِدِ[١].

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (المُحَصَّبِ) في حديث مالكٍ

الَّذي رَوَاهُ نافعٌ، عن ابن عُمَرَ: أنَّه كان يُصَلِّي الظُّهرَ والعَصْرَ، والمَغْرِبَ والعِشَاءَ بِالمُحَصَّبِ، ثم يَدْخُلُ مكَّةَ من اللَّيلِ» [١/ ٤٠٥ رقم (٢٠٧)]

أينَ ينتهِيْ حدُّ المُحَصَّبِ الذي يُستَحَبُّ النُّزولُ فيه؟

قال عبدُالملكِ: المُحَصَّبُ: هو الأَبْطَحُ[٢]، وَحَدُّهُ حدُّ الأَبْطَحِ، وأمَّا النُّزُوْلُ فَلاَ رُخْصَةَ لأَحَدٍ من الحَاجِّ أَنْ يَدَعَهُ حتَّىٰ يُصَلِّيَ به الظُّهرَ والعصرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، كلُّ واحدةٍ في وقتها، ثم يَدْخُلُ مَكَّةَ بعدَ العِشَاءِ فقد كان مالكٌ يأمرُ بذٰلك ويُسْتَحِبُّ العَمَلَ به، وهو للإمامِ ألزمُ منه للنَّاسِ، أناخَ به رَسُوْلُ اللهِ ﷺ وأَبوبكرٍ، وعُمَرُ، وعُثْمَانُ، وَالخُلَفَاءُ. قَالَ: وإنْ أَحَبَّ المُنِيْخُ به من الحَاجِّ أن يَمْضِيَ إذَا صَلَّىٰ فيه الظُّهرَ والعَصرَ حتَّىٰ يأتيَ منه ويَدَعَ المقام به حَتَّىٰ يُمْسِيَ فَعَلَ، إلاَّ أنَّه لا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أن يَدَعَ التَّعرِيْسَ به رَأْساً.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

عن عائشةَ حين ذَكَرَأنَّ الإمامَ كان يَدْفعُ من عَرَفَاتٍ وَيَقِفُ حَتَّىٰ يَبْيَضَّ ما بَيْنَهاوبَينَ النَّاسِ من الأَرْضِ، ثم تَدْعُو بالشَّرابِ[٣]فتفطِرُ»[١/ ٣٧٥رقم (١٣٣)]

---

(١) في النِّهاية: ٢/ ٧٣ «الضَّبْعُ ـ بسكون الباء ـ وسَطُ العَضُدِ، وقيل: هو ماتحتَ الإبط». ويُراجع: العين: ١/ ٣١١، ومختصره: ١/ ٢١٧، وتهذيب اللُّغة: ١/ ٤٨٥، والصِّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (ضَبَعَ).

(٢) مكانٌ مشهورٌ بمكَّة شرَّفها الله وهي تُسمَّىٰ الآن منطقه (العَدْل) وما جاوَرَهَا من الشِّشةِ وبعضِ شارع الحجِّ.

(٣) في الأصل: «بالبشراب».

قال عبدُالملكِ: قد قال فيه مالكٌ: إنَّما أَرَادَتْ[1] أن يَخْلُوَ لَهَا المَوْضِعُ من النَّاسِ فَلاَ يُرَىٰ شَيْءٌ منها عند فِطْرِهَا، ولم تُرِدْ به شَيْئاً من طُلُوعِ قَمَرٍ ولا غيرِهِ. قَالَ مالكٌ: وَالدَّفعُ من النَّاسِ أَحَبُّ إليَّ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

[الذي رواه] عن إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، عن طلحة بن عُبَيْدِاللهِ بن كَرِيْزٍ: أنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: «ما رُؤِيَ الشَّيطانُ [يَوْماً] هو أَصْغَرُ ولا أَدْحَرُ ولا أَغْيَظُ منه في يومِ عَرَفَةَ، وما ذٰلِكَ إلاَّ لما رَأَىٰ من تَنَزُّلِ الرَّحْمَةِ، وتَجَاوُزِ اللهِ عن الذُّنُوْبِ العِظَامِ، إلاَّ مَا رَأَىٰ يَوْمَ بَدْرٍ، قيلَ: وَمَا رَأَىٰ يومَ بَدْرٍ يَارَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: أَمَا إنَّه قَدْ رَأَىٰ جِبْرِيْلَ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ». [١/ ٤٢٢ رقم (٢٤٥)].

قال عبدُالملكِ: قد قال مَنْ لا يَعْرِفُ[2]: معنىٰ يَزَعُ المَلاَئِكَةَ: يَكُفُّهُمْ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لَوْ كَانَ: رَآهُ يَكُفُّهُمْ لَرَأَىٰ ما يُحِبُّ، لَـكنَّه رَآهُ يُعَبِّيهِمْ للقِتَالِ؛ وَالمُعَبِّي يُسَمَّىٰ وَازِعاً[3]، ومنه قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ[4] [٦٣]: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ

---

(١) في الأصل: «أراد».

(٢) يقصُدُ به أباعُبَيْدٍ القَاسِمَ بنَ سَلاَّم، قَالَ في غريبِ الحَدِيْثِ: ٢/ ٢٢٨ «الوَازِعُ: الذي يَكُفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ». ولا شكَّ أنَّ أباعُبَيْدٍ أعلمُ وأعرفُ من المُؤَلِّفِ عفا الله عنه. وفي جمهرة اللُّغة: ٨١٨ «الوازع الذي يتقدَّم الصَّف في الحرب فيصلحه، ويردّ المتقدَّم إلىٰ مركزه».

(٣) في الأصل: «وازع».

(٤) سورة النَّمل: الآية: ١٧. جاء في مجاز القرآن لأبي عُبَيْدَةَ: ٢/ ٩٢ «أي: يدفعون فيستحث آخرهم ويحبس أولهم» وقريب منه في معاني القرآن للفرَّاء: ٢/ ٢٨٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجاج: ٤/ ١١٢، وإعراب القراءات لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، والمحرر الوجيز لابن عطيَّة: ١١/ ١٨٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ٦/ ١٦٠، تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، والدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢.

جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ تأويلُهُ: يُحْبَسُ أَوَّلُهُم على آخرِهم، وهو من التَّعبيةِ ما هو.

قَالَ عبدُالملكِ: وفيه وَجْهٌ ثَانٍ: أنَّ «الوَازِعَ» الذي يَكُفُّ النَّاسَ ويَمْنَعُهُم مِنَ الشَرِّ، ومنه حَدِيْثُ أبي بَكْرٍ ـ حين اشتُكِيَ إليه بعضُ عُمَّاله وقيل: أَقِدْنَا منه ـ فَقَالَ: «أَنَا [لا] أُقِيْدُ [مِنْ] مَنْ وَزَعَهُ اللهُ»(١).

قال عبدُالملكِ: الوَزَعَةُ: جَمَاعَةُ الوَازِعِ الذي يكفُّ النَّاسَ ويمنَعُهُم من الشَّرِّ، تقولُ منه: وَزَعْتُهُ وأنَا أَزَعُهُ وَزْعاً، وقد اتَّزعتُ أنا: إِذَا كَفَفْتَ، ومنه حديثُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ حينَ قَالَ:(٢) لابُدَّ للنَّاسِ من وُزَعَةٍ»، يَعْني: مِنْ وُلاَةٍ

---

(١) هٰذا لفظه في غريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٢/ ٢٢٨ وجاء في إعراب القراءات وعللها لابن خالويه: ٢/ ٢٧٦، وشرح مقصورة ابن دُرَيْد له: حدَّثنا محمد بن عبدالواحد، عن ثعلب، عن ابن الأعرابيِّ: أنَّ رَجُلاً شَتَمَ أبابكرٍ ـ رحمة الله عليه ـ في وجهه فَلَطَمَهُ رَجُلٌ من الأنصارِ فقالوا لأبي بكر: اقتَصَّ لنا، فقال: إنِّي لا أَقْتَصُّ ممن وَزَعَهُ اللهُ. وقال ابنُ خالويه أيضاً: «وشَبْيهٌ بهٰذا أنَّ عليًّا ـ صَلَوَاتُ الله عليه ـ لطم رجلاً فَشَجَّهُ فشكا عليًّا إلىٰ عمر ـ رضي الله عنه ـ فدعا عليًّا وقال: ما أردت من هٰذا؟ فقال: إنِّي رأيته يُسَارُّ امرأة خاصٍ من خَوَاصِّ الله، فقال عمر: إنَّ لله عيوناً في أرضه، وإنَّ عليًّا عينُ اللهِ في أرضه، أي: خاصَّته. وفي خبر آخر قال: لم لطمته ياأبا الحسن؟ قال: رأيته ينظر إلىٰ حرم المسلمين في الطَّواف فقال للمَلْطُومِ: وقعت عليك عينٌ من عُيُون الله تعالىٰ».

(٢) قال ابن خالويه في إعراب القراءات: ٢/ ٢٧٦ «وكان الحسن البَصْرِيُّ قد تقلَّد القَضَاءَ فقال: لا يقربني عَوْنٌ ولا منكبٌ ولا شُرطيٌّ ـ والمنكبُ: عونُ العَرِيفِ، وقيل: المنكبُ قومُ العَرِيفِ ـ فازدحم النَّاسُ علىٰ الحَسَنِ فَقَالَ: لابدَّ للناس من وُزَعَةٍ، وبعث إلىٰ السُّلطان حتىٰ أمدَّه بالأعوانِ».

=

يَكُفُّوْنَهُم وَيَمْنَعُونَهُم مِنَ الشَرِّ. ومنه حَدِيْثُ مَالِكٍ، عن عُثمان بنِ عفَّان: أنَّه كَانَ يَقُوْلُ:[1] «مَا يَزَعُ اللهُ النَّاسَ بالسُّلْطَانِ أكثرُ مِمَّا يَزَعَهُمْ بالقُرآنِ» يَعني: يَكُفُّهُمْ. وَقَالَ الشَّاعرُ:[2]

وَقَدْ لاَحَ فِي عَارِضَيْكَ المَشِيْـ ـبُ ومِثْلُكَ بِالشَّيْبِ قَدْ يُوْزَعُ

يعني: قد يُكَفُّ.

قال عبدُالملكِ: وفيه وجهٌ ثالثٌ؛ قوله [عَزَّ وجَلَّ][3]: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ يعني: أَلْهِمْنِيْ.

ـ وسألنا عبدَالملكِ بن حَبِيبٍ عن شرح (السَّرحَةِ) في حديث مالكٍ

عن ابن عُمر[4]، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ منىً ونَفَخَ بيَدِهِ نحوَ المَشْرِقِ فإنَّ هُنَاكَ وَادِياً يقالُ له: السُّرَرُ، به سَرْحَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٤٩)].

قال عبدُالملكِ: أَمَّا السَّرْحَةُ: فَصِنْفٌ من الشَّجَرِ مَعْرُوفٌ[5] من شَجَرِ

= ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠، وتفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، وفيه: «وقال ابن عَوْن: سمعتُ الحسن يقول ـ وهو في مجلس قضائه لما رأىٰ ما يصنع الناس ـ: «والله ما يُصلح هٰؤلاء النَّاسِ إلاَّ وُزَعَةٌ. وقال الحسن أيضاً: لابُدَّ للنَّاسِ من وَازِعٍ...».

(١) يُراجع: تفسير القرطبي: ١٣/ ١٦٨، عن ابن القاسم عن مالك مع اختلاف لفظه، وهو أيضاً في الدُّر المصون: ٧/ ٥٨٢، ويُراجع: النِّهاية: ٥/ ١٨٠.

(٢) لم أقف علىٰ البيت.

(٣) سورة النمل: الآية: ١٩.

(٤) يراجع سنده في «الموطأ».

(٥) جاء في اللِّسان: (سرح) ـ عن أبي حنيفة الدِّيْنَوَرِيِّ صاحبُ كتاب النَّبات ـ: «السَّرْحَةُ: دوحةٌ محلالٌ، واسعةٌ، يَحلُّ تَحْتَهَاالناسُ في الصَّيفِ، ويبتنون تحتها البُيُوتَ، وظلُّها صالحٌ قال الشَّاعرُ: =

المَشْرِقِ، وَلَيْسَ يكونُ بالأَنْدَلُسِ، وكثيرُ السَّرْحَةِ: سَرْحٌ، وَالسَّرحُ لا يَعْبَلُ كَمَا لاَ يَعْبَلُ الأُتْرُجُّ[1] والزَّيْتُوْنُ والبَلُّوطُ[2] وأشباهُهُ من الشَّجرِ الذي لا يَعْبَلُ،

= فَيَا سَرْحَةَ الرُّكْبَانِ ظُلُّكِ باردٌ وَمَاؤُكِ عَذْبٌ لا يَحِلُّ لِوَارِدِ

والسَّرْحُ: شجرٌ كبارٌ عظامٌ طوَالٌ، لا يُرعَىٰ وإنما يُستظَلُّ فيه ويَنْبُتُ بنجدٍ في السَّهْلِ والغِلَظِ، ولا ينبتُ في رَمْلٍ ولا جَبَلٍ، ولا يأكله المالُ إلاَّ قليلاً، وله ثمرٌ أصفَرُ، واحدته سَرْحَةٌ...» ونصُّ اللِّسان هٰذا من المُحكم لابن سِيْدَهْ: ٢/ ١٣٥، ويراجع: العين: ٣/ ١٣٧، ومختصره: ١/ ٢٧٥، وجمهرة اللُّغة: ٥١٢، وتهذيب اللُّغة: ٤/ ٢٩٨، قال: «وأخبرني المنذريُّ، عن أبي الهَيْثَمِ أنَّه قال: السَّرْحُ: كُلُّ شَجَرٍ لا شَوْكَ فيها... قال: والعَرَبُ تكني عن المرأة بالسَّرحةِ النَّابتة علىٰ الماء، ومنه قوله [إسحٰق بن إبراهيم الموصليُّ]:

ياسَرْحَةَ الماءِ قد سُدَّتْ مَوَارِدُهُ أَمَا إِلَيْكِ طَرِيْقٌ غير مَسْدُوْدِ

لِحَائِمٍ حَامَ حَتَّىٰ لاَ حَرَاكَ بِهِ مُخَلاً مِنْ طَرِيْقِ الوِرْدِ مَرْدُوْدِ

كَنَّىٰ بالسَّرْحَةِ النَّابتَةِ علىٰ الماءِ عن المَرأة؛ لأنَّها حِيْنَئِذٍ أَحْسَنُ ما تكونُ».

(١) جاء في اللِّسان (ترج): «الأُتْرُجُّ: مَعْرُوْفٌ، واحدتُهُ: تُرُنْجَةٌ وأُتْرُجَّةٌ، قال عَلْقَمَةُ بن عَبدةَ [ديوانه: ٥١]:

يَحْمِلْنَ أُتْرُجَّةً نَضْخُ العَبِيْرِ بِهَا كَأَنَّ تِطْيَابَهَا بالأَنْفِ مَشْمُوْمُ

وحكىٰ أبوعُبَيْدَةَ: تُرُنْجَةٌ وتُرُنْجٌ..». **أقولُ ـ وعلى الله أعتمد ـ**: هي فاكهةٌ طيِّبةُ الطَّعْمِ والرِّيح جاء في الحَدِيْثِ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرآن كَمَثَلِ الأُتْرُجَّة طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيْحُها طَيِّبٌ...» وتُزرع بكثرة في بلدتنا عُنيزة، وهي شبيهةٌ بالبُرتقال، وهي أكبرُ منه حَجْماً، حَامضَةُ الطَّعْمِ، غَلِيْظَةُ القِشْرِ، كثيرة اللُّبِّ.

(٢) في اللِّسان: (بلط) «البَلُّوطُ: ثمرُ شَجَرٍ يؤكَلُ ويدبغُ بقشره» وفي الأنساب لأبي سعدٍ السَّمعاني: ٢/ ٢٩٨ «(البَلُّوطِيُّ» بفتح الباء الموحدة وضمّ اللام المشددة وفي آخرها الطَّاءُ المهملةُ: هٰذه النِّسبة إلىٰ البَلُّوط، وهو شجرٌ يحملُ شيئاً يأكله الزُّهاد...» أمَّا عالمُ الأندلس وزَاهِدُها الإمامُ، العلاَّمةُ، الورعُ، أبوالحَكَمِ مُنْذِرُ بن سَعِيْدٍ البَلُّوطيُّ (ت٣٥٥هـ) فينسب إلىٰ (فَحْصِ البلُّوطِ) موضعٌ بجهة قرطبة.

وَمَعنىٰ لا يَعْبَلُ: لا يَتَسَاقَطُ وَرَقُهُ. وأمَّا قَوْلُهُ: «سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُوْنَ نَبيًّا» فَقَدْ قِيْلَ: قُطِعَتْ سُرُرُهُمْ؛ أَيْ: وُلِدُوا تَحْتَهَا، يَعْنِي: أَنَّها كَانَتْ مَسْكَناً ومَحِلَّةً للأَنْبِيَاءِ، وَكَانَ مالكٌ يَقُوْلُ:[1] بُشِّرُوا تَحْتَهَا بمَا يَسُرُّهُمْ، وَهُوَ أَحَبُّ إليَّ، وَبِهِ أَقُوْلُ، إنَّه مِنَ السُّرُوْرِ.

- **وسألنا عبدَالملكِ بن حَبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ**

حِيْنَ ذَكَرَ أباذَرٍّ فَقَالَ: «فَإِذَا بالنَّاسِ مُنْقَصِفِيْنَ علىٰ رَجُلٍ» [١/ ٤٢٥ رقم (٢٥٢)].

قال عبدُالملكِ: يعني: مُزدَحِمِينَ عليه، أَلاَ تَرَىٰ أنَّه قَالَ في الحَدِيْثِ: فَضَاغَطْتُ عَلَيْهِ، يَعنِي: فزَاحَمْتُ عليه[2].

- **وسألنا عبدَالملكِ بنَ حَبيبٍ عن شَرْحِ [٦٤]**

الذي جَرَىٰ في كتابِ مالكٍ في الحَجِّ مِنْ ذِكْرِ التَّلبيَةِ مَا مَعْنَاهَا وَمَعْنَىٰ (لبَّيْكَ) فَقَالَ: معنىٰ التَّلبيةِ: الإجابةُ، ومعنىٰ لَبَّيْكَ: أجبتُكَ، وإنَّما كان أصلُ التَّلبية في الحَجِّ من قَوْلِ اللهِ [عَزَّ وجَلَّ] في كتابه لإبراهيمَ خَلِيْلِهِ:[3] ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ فَمَنْ حَجَّ لبَّىٰ مُجيْباً لدَعوَةِ إبراهيمَ عن اللهِ، فقالُوا: لبَّيكَ اللَّهُمَّ لبَّيكَ، أَيْ: أَجَبْنَاكَ اللَّهُمَّ أَجَبْنَاكَ[4]..

---

(١) في الأصل: «يقول مالك».

(٢) جاء في النِّهاية لابن الأثير: ٤/ ٧٣ «من القَصْفِ: الكسرُ والدَّفعُ الشَّديدُ لفُرط الزِّحام».

(٣) سورة الحج: الآية: ٢٧.

(٤) هٰذه اللَّفظة كثيرة الورود في الكتب مشروحة فيها ومعناها: إجابتي لك ياربِّ، مأخوذة من لَبَّ بالمكانِ وَأَلَبَّ به: إذا أقام به، وَتُستَعْمَلُ علىٰ لفظ التَّثنية في معنىٰ التكرير أي: إجابةً لَكَ بعد إجابةٍ، وإعرابها مصدرٌ منصوبٌ بعامل محذوف وجوباً. يراجع: غريب أبي عبيد: =